الرهانات الاجتماعية والاقتصادية للتشغيل الهش:
شركة البيئة والغراسة والبستنة بالحوض المنجمي نموذجا

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

2019

الرهانات الاجتماعية والاقتصادية للتشغيل الهش: شركة البيئة والغراسة والبستنة بالحوض المنجمي نموذجا

خالد طبابي

ملخّص

يحاول الباحث في هذه الورقة التحليلية تحت عنوان " الرهانات الاجتماعية والاقتصادية للتشغيل الهش: شركات البيئة والغراسة والبستنة بالحوض المنجمي نموذجا" الإجابة عن العديد من التساؤلات ونقاط الاستفهام المتعلقة بهذا القطاع بصفة موضوعية معتمدا في ذلك المصادر الكتابية والشفوية من خلال المحادثات التفهمية. ومن أهم التساؤلات التي يريد الباحث الإجابة عنها هي: تاريخ وأسباب تأسيس هذه الشركة؟ وكيف يهدر المال العام؟ وكيف تتحايل السلطة السياسية على المطالب الاجتماعية للمحتجين والمهمشين والعاطلين؟ وكيف تأسست ونشأة النقابات الأساسية بهذا القطاع: هل تأسيسها ذات بعد نضالي يناصر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؟ وما هي أهم مشاكل هذا القطاع؟ وهل قطع الحوض المنجمي مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية حينما بعثت السلطة السياسية وشركة فسفاط قفصة شركات للبيئة والغراسة؟

كلّها أسئلة تدار يوميا في الشارع السياسي المنجمي، بمقرات الأحزاب وعالم المقاهي والمهمشين والمحتجين والفاعلين، كما هي أسئلة حاول العديد من الصحفيين والباحثين في الشأن الاقتصادي الإجابة عنها، وبالتالي اختار الباحث أن يشخص هذه الإشكاليات بصفة سوسيولوجية من ناحية ومناصرة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى، وأن يقوم بتأريخ المعطيات لعلها تساعد الباحثين والفاعلين لمزيد التشخيص والفهم مستقبلا.

كما أنّ الأزمة المنجمية سنة 2008 محيّرة لأن الاحتجاجات تصاعدت في وقت تربح فيه شركة الفسفاط أرباحا هائلة، واليوم هي محيّرة أيضا لأنّ المال العام يهدر لشركات فاقدة للإنتاج، دون صرفها في مشاريع نفعية، فإذا ما أنتجت الشركة فائض القيمة فإنّ الأزمة موجودة، وإذا ما خسّرت أيضا فإنّ الأزمة تزداد حدّة، فلماذا تنتهج الشركة هذا المسار رفقة ساسة في وقت تستطيع فيه القطع مع الأزمة الاقتصادية وتبعث فيه مناخا تنمويا بالجهة. لتجدر الإشارة بالقول أنّ البرامج الحكومية وشركة الفسفاط نجحت في بعث مناخ الخيبة والإحباط وفشلت في إرسال خيارات حقيقية تقطع مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت القرى المنجمية.

فهذه الدراسة هي تفهميّة لفهم قطاع تشغيليّ هشّ بالمجتمع المحلي المنجمي، وهذا الفهم ليس بمعزل عن السياق التاريخي وعن سياق الاحتجاجات الاجتماعية والقوى النقابية والخيارات الحكومية المتعاقبة والحالية، وهي محطّة أولى لا نقف عندها، بل هي دراسية أوليّة بل نقل تأسيسية منتظرين نقد الفاعلين من قوى اجتماعية وباحثين وصحفيين الخ بالمجتمع المحلي والوطني، منتظرين أيضا القوى الفاعلة وما يمكن أن تقدمه في هذا القطاع الذي لا يقتصر على الحوض المنجمي فقط، بل انتشر أيضا بكلّ من ولايات صفاقس وقابس وأخيرا بعد حراك الكامور، مواصلين البحث قصد مزيد التعمّق في التشخيص الموضوعي والسوسيولوجي الذي يقرأ مسرحة الحياة اليومية دون تحميل المسؤولية لطرف وغضّ النظر عن طرف آخر، وهذا التشخيص يحمل في طياته هدفين اثنين:

أولا: القراءة الموضوعية والتفحص العلمي والابستيمولوجي.

ثانيا: مناصرة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومحاولة القطع مع الخيارات التي تنتج تشغيلا هشّا والدفاع عن برامج تشغيلية تضع الإنسان في مكانة اجتماعية مرموقة.

فالباحث دوره لا يقتصر فقط على الفهم والتشخيص، وإنما وجب على الباحث أن يكون باحثا وفاعلا في الآن نفسه.

خالد طبابي

باحث في علم الاجتماع
متحصل على ماجستير البحث في علم الاجتماع التغيّر الاجتماعي بكليّة العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، اختصاص: "علم اجتماع التنمية، العمل والبيئة". واختص في سوسيولوجيا الهجرة والحركات الاجتماعية برسالة الماجستير.

"بين جبال الفسفاط، بالجنوب الغربيّ للبلاد، ومنذ سنة 1885 لخصت الخنفساء أسطورة الأعراق ودواميس التراب، هي روايات بين تاريخ كولونيالي وحاضر استبدادي، هي قصة أجداد رهانهم تحت الأرض، ولكن هامتهم في السماء، مختلفين ثقافيا وعرقيا، لكنّهم موحدين مجتمعيا ضدّ تعسّف شركة الفسفاط وسياق الاستعمار، قد نجد في الحاضر فوارق طبقية، ولكنّهم شركاء في ضحية الكارثة البيئية، بين شركة مستقطبة للعمل والحياة ومنتجة للممات".

الباحث

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ص5

مقدمة ص7

الفصل الأوّل: الإطار النظري والمنهجي ..... ص 11

I. الإشكالية ..... ص 11

II. الفرضيات ..... ص 12

III. الطريقة الكيفية ص13

1. تقنية البحث : المحادثة نصف الموجهة (Entretien Semi directif) ص14

IV. التاريخ الاقتصادي والسوسيو-ثقافي للحوض المنجمي والإطار الديموغرافي حسب إحصائيات سنة 2014 ..... ص15

1. التاريخ الاقتصادي ص15

أ. تأسيس الشركات المنجمية ص15

2. التاريخ السوسيو-ثقافي للحوض المنجمي ص17

أ. أصل التسمية ص17

ب. توافد جاليات المغرب العربي والجاليات الأجنبية للقرى المنجمية ص17

ج. التنوع العرقي: صعوبة الاندماج وترسيخ لثقافة الاحتجاج ص19

3. الإطار الديموغرافي: الجماعات السكانية ومؤشرات التنمية البشرية بالقرى المنجمية، إحصائيات 2014 ..... ص20

الفصل الثاني: الرهانات الاجتماعية والاقتصادية للتشغيل الهشّ: شركات البيئة والغراسة والبستنة بالحوض المنجمي نموذجا ص25

I. تاريخ نشأة شركات البيئة والغراسة ومسارها ص25

1. أسباب وتاريخ التأسيس ص25

2. شركات البيئة والغراسة: هدر للمال العام ورهان غير تنمويّ ص26
أ. حينما تتحايل السلطة السياسية على المطالب الاجتماعية ص26
ب. من التشغيل الوهمي إلى التشغيل الهشّ ص28
II. التغيّرات داخل الشركة بعد ثورة 14 جانفي 2011 ..... ص30
1. من المناولين إلى شركة قائمة الذات ص30
2. من تحسّن مالي وإداري إلى ترويج إلى ثقافة اللاعمل ص30
III. مشاكل شركات البيئة والغراسة وصعود الحركة العمالية والنقابية ص35
1. نشأة النقابات الأساسية بقطاع شركات البيئة والغراسة ص38
2. بين الحلول الحكومية وضغط الحركة العمالية ص39
خاتمة عامّة ص41
القائمة البيبليوغرافية ص47

مقدمة

"أيّها الداخلون الأرخبيل السجني بقفصة أتركوا آمالكم خارج الباب"،[1] هكذا كان الوصف التاريخي للقرى المنجمية من ولاية قفصة منذ نشأتها واكتشاف الفسفاط بها، حيث دوّن **بول فينياي دوكتون** معاناة عمّال منجمي الرديف والمتلوي ووصف شركة الفسفاط بأنّها بعثت نوعا من **الأرخبيل السجني والجحيم المنجمي**، نظرا لما كرسته هذه الشركة الرأسمالية الاستيطانيّة من مظاهر غبن وحرمان واستغلال في حقّ سكان البداوة التونسيين والمغاربة والطرابلسية والجالية الجزائرية. كما أنّ "التضييق المجالي والرقابة المنهجيّة وتعاقب سنوات من الجدب واكتشاف الفسفاط بجهة قفصة سنة **1885** والشروع في استغلاله سنة **1897** وإقرار برنامج البادية الذي أحدث تحولات هامّة في المشهد الريفي والعلاقات الاجتماعيّة، سرّع أزمة الاقتصاد الرعوي التقليدي وبالتالي البداوة ومن ثمّة إلى إضعاف تدريجي وثابت لفاعليّة الهياكل القبلية وأشكال التضامن والتأطير التقليدين لفائدة الأشكال الجديدة"[2].

فالشركة عمدت حين نشأتها على يد عاملة من المناطق السالفة الذكر وذلك بعد أن جرّد الاستعمار أكثر من مائة ألف بدوي من حقهم التاريخي والغير قابل للتصرف كي يصبح العامل هنا قوّة عمل يبيع عمله بعد عملية التجريد وكي تنتج الشركة الفرنسية بالأراضي التونسية فائض القيمة على حساب عمّال المناجم، وبالتالي التراكم البدائي، فهذا السياق التاريخي الاستعماري نتج عنه تصدّعا في العائلة المنجمية التي جعلها تنخرط ضمن تغيّرات سوسيو-ثقافية وبالتالي الحديث عن التحديث وليست الحداثة، كما كانت القرى المنجمية شبيهة بفسيفساء قومية وعرقية نظرا لتنوّع الجاليات والأعراق بها، فاختلفت لهجاتهم وعاداتهم ولكن وحدتهم قهر الشركة والاستيطان، وبالتالي ترسيخ لثقافة الاحتجاج الاجتماعي والوطني، على الرغم من القهر إلاّ أنّ الوعي الوطني والدفاع عن مصالح العمال والكرامة الإنسانية حضر وبقوّة.

---

[1] دوكتون (بول فينياي) "جرائم الاستعمار الفرنسي في عهد الجمهورية الثالثة، عرق البرنوس"، تعريب: الأزهر الماجري، المغاربية للطباعة والإشهار، تونس، 2008، ص 225

[2] طبابي(حفيظ)،"من البداوة إلى المنجم"،الدار التونسية للكتاب، 2012،ص 5

كما كانت الخيارات التنموية لشركة الفسفاط منذ نشأتها موّجهة أساسا للجاليات الفرنسية المقيمة بالقرى المنجمية حيث وفرّت لهم شبكات المواصلات والخدمات الصحية والبنية التحتية والكهرباء والماء وقاعات التنس والسينما والمسرح والنوادي الرياضية وجعلت الآخرين يقيمون بمنازل وصفت بالأكواخ آنذاك. لينتج عنه الإحساس بالتفاوت الطبقي لدى عمّال المناجم وعائلاتهم. ومنذ تاريخ النشأة أصبحت شركة الفسفاط هي المدعم الأساسي للجهة من عملية استقطاب لليد العاملة وداعمة لقطاع الخدمات بالجهة والمهرجانات الثقافية والنوادي الرياضية الخ. وبالتالي هي التي تتحمّل المسؤولية التنموية بالجهة.

وبعد السياق الاستعماري، وحصول تونس على استقلالها السياسي في 1956 ظلّت شركة الفسفاط هي الداعم الأساسي للجهة، كما ظلّت تستقطب اليد العاملة وخاصّة التونسية منها، كما أنّ مغادرة تقنيين وفنيين فرنسيين ولّد حالة من الشغور الإداري والنقص في اليد العاملة مما ساعد الدولة الوليدة على خلق آفاق للتشغيل وبناء طبقة وسطى قد تكون ضمن تحالفاتها الإستراتيجية آنذاك. ولكن بداية من سبعينيات القرن الماضي إلى حدود الثمانينات حيث تمّ مكننة الآلة وتوسّع الرأسمالية المعاصرة "وفشل المنوال التنموي السائد إلى حدّ الآن والذي وقع اعتماده في إطار تطبيق برنامج إصلاح هيكلي سنة **1986** طبقا لإملاءات وتوصيات المؤسسات المالية العالمية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي المكلّفة بنشر الاختيارات النيوليبرالية التي وقع تصميمها في إطار ما يسمى " بوفاق واشنطن"[3]. ، إلى أن وصلنا إلى الألفية الجديدة حيث تفاقمت البطالة بالمجتمع التونسي عموما والقرى المنجمية خصوصا وانتشرت مظاهر الحرمان والإقصاء والتهميش. مما ساهم في تنامي وصعود الاحتجاجات الاجتماعية بالحوض المنجمي محملين الشركة والدولة المسؤولية في ذلك، لتصبح الشركة خلال سنة 2008 مع الحزب السياسي الحاكم باحثة عن برنامج أو إستراتيجية وخطّة عمل تمتص بها غضب العاطلين والطبقات المسحوقة والهشّة، ولكن اعتبرت النقابات آنذاك عند المفاوضات الاجتماعية بأنّ الشركة تتحايل على المطالب الاجتماعية صحبة وسطاء وأنّها قادرة على النهوض بالوضع التنموي بالجهة، ومن بين الخيارات التي

---

[3] البدوي (عبد الجليل)، "الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظلّ مرحلة الانتقال الديمقراطي بتونس، من أجل بديل تنموي،" "تونس: الانتقال الديمقراطي العسير" مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح 36، 2017، ص،ص 61_103، ص 62

انتهجتها شركة الفسفاط والتي اعتبرها الفاعلون في الحركة الاحتجاجية المنجمية تحايلا على المطالب الاجتماعية عندما عصفت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية القرى المنجمية هو بعث شركات للمناولة أو البيئة والغراسة والبستنة، وطرح هذه القطاع العديد من التساؤلات ونقاط الاستفهام لدى الساسة والصحفيين والباحثين والحقوقيين والمناضلين وغيرهم.

وهذا المقال هو محاولة ابستيمولوجية ومعرفية منا لفهم الطرق والأساليب وكيف تحايلت الدولة رفقة شركة فسفاط قفصة على المطالب الاجتماعية؟ بدء من مسار التأسيس إلى التغيرات التي صحبتها بعد ثورة 14 جانفي 2011، فهي محاولة تفهميّة لفهم السياسات الاقتصادية التي خلّقت تشغيلا هشّا قبل الثورة وتواصلت حتى في زمن الحكومات المتعاقبة، فعلى سبيل المثال لو لاحظنا بعد الحركة الاحتجاجية بالكامور أنتجت تقريبا نفس الحلول التنموية التي بعثت شركات للبيئة والغراسة والبستنة، كذلك عندما تتصاعد الاحتجاجات الاجتماعية بالقرى المنجمية إلاّ وتقوم الدولة بمناظرات محليّة للانتداب بشركات البيئة، أفلا يمكنها فتح آفاق أخرى للتشغيل صلب مؤسسات الدولة مثلا؟ لما تنتهج الانتداب بشركات فاقدة للإنتاج على الرغم من أنّ عمّالها يتقاضون دخلا شهريا؟ كما هي في نفس الوقت محاولة لتأريخ بعض المعطيات التي تتعلّق بهذا القطاع وهذا الخيار التنموي.

الفصل الأوّل
الإطار النظري والمنهجي

I. الإشكالية

خلال مطلع الألفية، بدء المجتمع التونسي يعيش حالة من التراجع الاقتصادي والاجتماعي، حيث بدأت البطالة تتفاقم وتوسعت مظاهر الحرمان والفقر على العديد من الفئات والطبقات بصفات متفاوتة. كما أنّ الأزمات الاقتصادية ليست وليدة الألفية، بل هناك انكسارات سابقة، نذكر منها فشل التجربة التعاضدية التي أنتجت الفقر، وارتفاع أسعار الخبز التي أسفرت عن انتفاضة شعبية سنة 1984، لكن الألفية هي توسّع أكثر للكساد الاقتصادي والاجتماعي، كما اتسمت تلك الفترة بانتشار الفساد السياسي والإداري، وخاصّة عند انتداب اليد العاملة من موظفين وإداريين. وهذه المعطيات ولّدت غضبا خاصّة لدى الفئات المسحوقة والهشّة مما نتج عنه انتفاضة شعبية محليّة بالقرى المنجمية سنة 2008، حيث عبّر المحتجون عن عدم الرضا للسلطة السياسية آنذاك، وطالبو بحقهم في الشغل والعيش الكريم، محملين السلطة السياسية وشركة فسفاط قفصة المسؤولية التنموية بالجهة. ولمصّ الغضب الجماهيري وعدم توسّع رقعة الاحتجاج عمدت السلطة إلى قمع الحركة من ناحية وبعث أفق للتشغيل من ناحية أخرى، حيث بعثت شركات للبيئة والغراسة تحت غطاء المناولين وتحت غطاء مقاومة البطالة، ولكن هذا النوع من التشغيل لم يرض النقابات المحليّة التي كانت تتفاوض باسم العاطلين ولم ترض أيضا العاملين بهذا القطاع حيث اعتبروه تشغيلا وهميا وليس له أي أفق اجتماعي وبالتالي يعتبرونه حلاّ لم يقطع مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي عصفت القرى المنجمية، فطرحت العديد من التساؤلات من قبل المجتمع المحلّي وهي أسئلة فكّر فيها الباحث أيضا، وتتمحور هذه التساؤلات حول الغموض الذي يطرأ على شركات البيئة والغراسة، من مصادر تمويل وإنتاج وأهداف هذه الشركة وأيّ مستقبل لهذا القطاع وغيرها من التساؤلات.

بناء على ما تقدّم، اتجهنا إلى البحث لمعرفة اللبس والإجابة عن العديد من نقاط الاستفهام حول

هذا القطاع، ملتزمين بالموضوعية العلمية و تخفيف الآثار النفسية التي يمكن أن تضغط علينا وطرحنا جملة القضايا بروح الرصانة العلميّة فحرصنا على البحث عن تأسيس ومسار شركات البيئة والتحوّلات التي طرأت عليها بعد الثورة ومصادر تمويلها وصعود الحركة العمالية بها وأهمّ مشاكلها وأسئلة فرعية أخرى، ذلك أنّ الإشكالية الموضّحة تعطي البناء النظري الأساسي الذي يشيّد عليه نمط التحليل قصد التعمّق عند البحث فبعد هذا التقديم يمكننا طرح الإشكالية الجوهرية لهذا المقال كالآتي:

إلى أي مدى يمكن اعتبار أن الحكومة التونسية منذ سنة 2008 والحكومات المتعاقبة بعد الثورة غير قادرة على تلبية الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للفئات الهشة المسحوقة، مما جعلها تنتهج مسار رفقة شركة فسفاط قفصة للحيلة على المطالب الاجتماعية للمحتجين بالقرى المنجمية؟

ما هي أهمّ الإشكاليات العالقة بهذا القطاع من تاريخ التأسيس وتمويل وإنتاج واعتراف قانونيّ من قبل الدولة؟ وإلى أيّ مدى يمكن اعتبار أنّ الاتحاد العام التونسي للشغل خلق أذرع نقابية من هذا القطاع على الرغم من أنّه قد استعرف بهشاشته ولم يجد له الحلّ الجذري؟ أم أنّ صعود الحركة العمالية والنقابية بهذا القطاع هي ذات بعد نضالي ووعي عمّالي لتحقيق كرامتهم الإنسانية؟

II. الفرضيات

"يلجأ نموذج الموضوع والاستقراء في البحث العلميّ، إلى لعبة المؤقت والدائم، فيقدّم الفرضيّة على أنّها مؤقتة. وفي هذا الضوء، تشيع وتنتشر في كتب العلم والبحث العلميّ في الغرب التعريفات الآتية بالفرضيّة: **" الفرضيّة هي تخمين علينا التحقق منه"، "الفرضيّة اقتراح مؤقت"، "الفرضيّة هي افتراض مؤقت"**. فالفرضيات بهذا المعنى هي اقتراحات إجابة عن أسئلة يطرحها الباحث على نفسه. هي على نحو من الأنحاء أجوبة مؤقتة ومقتضبة نسبيّا ستقوم بتوجيه عمليّة جمع المعطيات وتحليلها، وسيتوجب بالمقابل إخضاعها للاختبار وتصحيحها وتعميقها من قبل الباحث"[4]. ومن هذا المنطلق فإنّ الاهتمام بصياغة فرضيات عمل علميّة، هي شروط أوليّة ينبني

[4] إبراهيم (عبد الله)، "البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، المركز الثقافي العربي، المغرب، الدار البيضاء، 2008، ص، ص 167،168

عليها البحث العلمي نظرا إلى ما تؤمنّه للباحث من قيادة فعّالة وتنظيم محكم لمراحل البحث وفق أسس علميّة لتأسيس فهم أعمق ودقيق للواقع الاجتماعي.

بناء على ما تقدّم وعلى الإشكالية السالفة الذكر، وما تفرّع عنها من أسئلة، وربطا بالتقاليد السوسيولوجية أثناء البحث، وطبقا للخصوصية الثقافية والأنتربولوجية والتاريخية والاقتصادية للقرى المنجمية، يمكننا طرح فرضيات البحث لهذا المقال كالآتي:

عند تنامي وصعود ديناميكية الاحتجاج بالقرى المنجمية منذ سنة 2008 إلى اليوم (2019)، والتي تزامنت مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، انتهج المسار السياسي الحكومي من زمن انتفاضة الحوض المنجمي إلى اليوم سياسة الحيل على المطالب الاجتماعية رفقة شركة فسفاط قفصة، من خلال بعث شركات للبيئة والغراسة والبستنة التي ساهمت في بزوغ اقتصاد سياسيّ للتشغيل الهشّ، وعمدته كحلّ للقطع مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادّة.

شعور عمّال شركات البيئة والغراسة بعدم الكرامة الإنسانية، وذلك من خلال تقاضي الدخل الشهري دون أفق اجتماعي ودون إنتاج، جعلهم يفكرّون ويؤسسون حركة عمالية نقابية لتحقيق عيشهم الكريم ،وذلك تحت تأطير وهيكل تنظيمي وهو اتحاد الشغل من ناحية وكي يخلق الاتحاد أذرع نقابية من ناحية أخرى، على الرغم من دعواتهم للقطع مع التشغيل الهش.

III. الطريقة الكيفية

سنعتمد خلال هذا البحث الطريقة الكيفية، من خلال محاورات تفهميّة مع بعض الإطارات والعمّال والنقابيين بقطاع البيئة والغراسة بمنطقة الرديف، وذلك لفهم ما أثرناه من تساؤلات ذكرناها سابقا.

فهذه الطريقة هي طريقة الاستقراء التحليلي وهي "تجرّد عن طريق دراسة الحالة الواحدة تلك الخصائص التي تعدّ أساسيّة ثمّ تقوم بتعميم هذه الخصائص. الاستقراء العددي يجرد عن طريق التعميم، والاستقراء التحليلي يعمم عن طريق التجريد. ويتمثلّ الاستقراء التحليلي في دراسة الحالة، وهذا ما يشرحه عالم الاجتماع الفرنسي **ريمون بودون** بقوله:"توجد أوضاع خاصّة تبرز فيها

ضرورة اعتماد الطرق الكيفيّة لأسباب تتعلّق بالميزانيّة والسرعة في إنجاز البحث، ومن الأمثلة البحث الذي قامت به كوماروفسكي (Mirra Komarovski)، حول تأثير البطالة على موقع رب الأسرة داخل أسرته، فشملت المعاينة عددا ضئيلا من الحالات. وبالرغم من ذلك استطاعت الباحثة أن تصل إلى تفسيرات مقنعة. هذا المثال يبيّن أنّ دقة المعاينة وعمقها وكثافتها يمكن أن تعوّض ضمن حدود معيّنة بالطبع عن ضيق مداها. كما يبيّن هذا المثال أيضا أنّ تحليل الحالات يخضع للمبادئ نفسها التي تخضع لها الدراسات الكميّة."[5]

فحتما لكلّ طريقة حدودها، ولا اختلاف في هذا، ولكن على الرغم من عدم القيام بمحادثات مع عدد كبير إلاّ أننا سنختار من لهم المعلومات والمعطيات والملابسات وحيثيات هذا القطاع، وحتما سنصل إلى نتائج سوسيولوجية علمية نسبية.

1. تقنية البحث: المحادثة نصف الموجهة (Entretien Semi directif)

صلب الطريقة الكيفية، نجد العديد من التقنيات، كتقنية المحادثة الموجهة، نصف الموجهة، محادثة ذات العمق... وقد اخترنا من بين التقنيات العديدة تقنية المحادثة نصف الموجهة، ومن مزايا هذه التقنية هو أنّ الباحث يعدّ دليل المقابلة، أي يجهزها مسبقا، وله الحريّة في طريقة طرح السؤال لكن الموضوع يظلّ محددا، كما يمكنه طرح أسئلة جديدة إذا كان المستجوب يقول شيئا مثيرا للاهتمام أو إذا لم يفهم الباحث ما يعنيه المستجوب، وهذا ما يمنح معلومات أكثر تفصيلا وعمقا، فهي تمنح حريّة للباحث من ناحية وتمنح فرصة لمناقشة مواضيع قد تكون غير مخطط لها مسبقا من ناحية أخرى.[6] كما تنمح هذه التقنية راحة للمستجوب أثناء الإجابة، فهو مقيّد بدليل مقابلة الباحث ولكنّه بإمكانه التوسع في الإجابة وبالتالي يجد المفحوص حريّة أثناء التصريح بالمعلومات. وعموما الغاية من هذه التقنية هو فهم واقع تأسيس شركات البيئة والتحوّلات التي شهدتها بعد الثورة، وفهم مشاكل هذا القطاع ومطالب العمّال، وفهم الحيلة على المطالب الاجتماعية وفهم أسباب تأسيس الحركة النقابية ومعرفة مصادر التمويل وغيرها من نقاط الاستفهام،

---

[5] إبراهيم (عبد الله)، البحث العلمي ... مرجع سابق، ص 221

[6] Debret Justine, « Les différents types d'entretiens » www.scribbr.fr, Le 13/06/2019, à 16 :08 h

فهي محادثات تفهميّة نحاول من خلالها فهم التساؤلات السالفة الذكر، وتدار المحاورات مع بعض الإطارات والمسئولين والعمّال والنقابيين بقطاع البيئة.

IV. التاريخ الاقتصادي والسوسيو-ثقافي للحوض المنجمي والإطار الديموغرافي حسب إحصائيات سنة 2014

يكون مفيدا ومعرفيا أن نقدّم عنصرا في هذا المقال نتطرق فيه وإن كان بصفة مكثّفة ومختصرة إلى السياق التاريخي الاقتصادي والثقافي للقرى المنجمية ذلك أنّ المسلّمة السوسيولوجية تقوم على **"أنّه لا يمكن فهم التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية بمعزل عن التاريخ" كما أنّ علم التاريخ** ليس حكايات يتسلى بها الناس ولا يضرهم جهلها، فهدفه ليس الإمتاع والتطريف، وهو ليس بالعلم المحكوم بعبر الماضي التي يجب على الحاضر استيعابها، إذ هو لا يهدف إلى الترهيب والترغيب، وإنّما هي شواغل الحاضر تحمل المرء على الاهتمام بهذه الناحية أو تلك من هذا الماضي، إذ أنّ معرفة هيكل معيّن لا يمكن أن تسبق ظهوره، بل تتأتى للإنسان معرفته بعد نموه وتعززه، وبالتالي فإنّ معرفة الحاضر هو الشرط الذي لا مناص منه لفهم الماضي، وعكس هذا أمر خاطئ لا يستقيم في نظرنا"[7].

1. التاريخ الاقتصادي

أ. تأسيس الشركات المنجمية

يمكن القول بأنّ جهة قفصة كانت قبل **1881** منطقة سيمتها الأساسيّة هي البداوة وبالتالي البحث عن مأوى زراعي رعوي يجد فيه القبائل الحدّ الأدنى من متطلبات العيش. أمّا في أعقاب انتصاب الحمايّة، بدأ المشهد في جهة قفصة بالتغيّر من الزاويّة الاقتصاديّة الذي رافقه تغيّر في المجموعات السكانيّة أي العرقيّة وبالتالي تغيّر أنتربولوجي ثقافي، فقد أُرسلت البعثات العلميّة الاستكشافيّة الاستعمارية إلى مختلف أنحاء البلاد منذ **1879**، وقد توصل فيليب توماس سنة **1885**[8] إلى اكتشاف الفسفاط بجبال قفصة وتمغزة على مساحة تمتد على ثمانين كيلومترا، من جبال الثالجة

---

[7] التيمومي (الهادي)، الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، الكادحون الخمّاسة في الأرياف التونسية 1861-1943، دار محمد علي الحامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، الجزء الأول، 1999 ، ص 14.

[8] Dougui (Noureddine), Histoire d'une grande entreprise coloniale : La compagnie des phosphates et du chemin de fer de Gafsa, 1897-1930, Publications de la Faculté de la Manouba, 1995, P 21

حتى ميداس، أي بالأراضي التابعة لأولاد بويحى وأولاد سلامة من قيادة قفصة وأولاد سيدي عبيد من قيادة توزر، وبما أنّ الأراضي التي تزخر بمادة الفسفاط هي على أرض السكان الأهليين، التجأ الاستعمار إلى سياسة الحيل القانونيّة كالارتكاز على عدم توفر رسوم الملكيّة بالتواطؤ مع بعض الأعيان، أو الاستيلاء على أراضي العروش لفائدة الاستعمار الفلاحي أو لاستغلالها لأغراض اقتصادية كالمناجم، أي حضرت سياسة الاقتطاع والنهب والاستغلال، حيث تمّ تجريد حوالي مائة ألف بدوي من حقهم التاريخي والغير قابل للتصرف.

كما كان يجب انتظار سنة **1895** ليتقدّم أربعة عشر منافسا تمّ الاحتفاظ بخمسة منهم "دي روبار" الذي أمضى معه اتفاق **8 أوت 1896**، وفي 12 **ماي 1897** قامت شركة فسفاط وحديد صفاقس_ قفصة مقام **دي روبار** وقد عملت مجموع الفصول التي تضمنتها الاتفاقيّة بصورة أو بأخرى، فرض احتكار الشركة لإنتاج الفسفاط بتونس وكامل شمال إفريقيا. كما سيتدعم احتكار شركة صفاقس _قفصة باستغلالها لكلّ من منجم الرديف **1907** وأمّ العرائس **1919** بعد أن شرعت في استغلال منجم المتلوي سنة 1899. بالإضافة إلى مناجم شركة صفاقس_قفصة، ونتيجة للأبحاث التي جرت حول الفسفاط، تمّ استغلال منجم مهري جبّاس قرب المكناسي سنة **1920** ومنجم المظيلة سنة **1923**."[9] وبناء على هذه المعطيات تغيّر المعطى الاقتصادي من المجتمع الرعوي التقليدي إلى الصناعات الاستخراجية فبعد انتصاب الاستعمار وفتح المناجم، أصبحت شركة فسفاط قفصة من الركائز والخزّان الأساسي للإنتاج التونسي. "ففي الفترة ما بين سنوات **1900_1913** كان الإنتاج العالمي للفسفاط تجاوز 2.500.000 إلى 6.200.000 طن، أمّا بالنسبة للإنتاج التونسي فقد تجاوز أيضا 178.000 إلى مليوني طن. (32% من الإنتاج التونسي بما فيها 22،5% من إنتاج الفسفاط بقفصة) فحتى أثناء الحرب العالمية الأولى وبعد انتهائها ورغم عدم التوازن في السوق العالمية، نجد أنّ الإنتاج سنة 1923 في تونس بلغ 39% من الإنتاج العالمي منها 26% من إنتاج شركة فسفاط قفصة".[10]

---

[9] طبابي (حفيظ)، من البداوة إلى المنجم،... مرجع سابق، ص 150،151

[10] Hamzaoui (Salah), Conditions et genèse de la conscience ouvrière en milieu rural : Cas des mineurs du sud de la Tunisie, Thèse de 3éme cycle, Université Paris, 1970, PP 7_8

2. التاريخ السوسيو_ثقافي للحوض المنجمي

أ. أصل التسميّة

بالعودة إلى أصل تسمية مدن الحوض المنجمي نجد أنّ:

مدينة المتلوي: أطلق عليها هذا الاسم نسبة إلى واديها وهو واد يشقّ المدينة على شكله الملتوي المعروف بواد "الأرطى" الذي ينبع من المرتفعات الجبليّة من الجزائر وبذلك سُمّيت على شكل الوادي الملتوي وهي أولى مدن الحوض المنجمي "المولود المبكّر".

مدينة الرديف: هناك من يرجح أنّ التسمية جاءت لوقوع المنطقة أسفل الدائرة الكبيرة لخريطة البلاد التونسيّة يعني تحت الردف لذلك سُمّيت الرديّف وتسمى أيضا "بجندي الاحتياط المأسور" بين الجبال.

مدينة أم العرائس: سميّت بهذا الاسم لأنّه يقال أنّ هناك امرأة هي أمّ لعروستين، مرّ محفل أبنتهما من مجرى مياه في يوم ممطر فغرقت فقيل وادي أمّ العرائس وحذف الوادي وبقيت أمّ العرائس.

مدينة المظيلة: سمّيت بهذا الاسم لوجود كهف ظليل في جبلها كان العابرون يتظللون فيه عند اشتداد حرارة الطقس وهناك من يقول بأنّها مدينة الأموات بسبب الأمراض الخبيثة التي تتعايش معهم بفعل البخّارة والتلوّث والكيميائات[11].

ب. تو افد جاليات المغرب العربي والجاليات الأجنبية للقرى المنجمية

قبل اكتشاف الفسفاط كانت الزراعة والفلاحة هي المحددة بجهة قفصة على الرغم من قسوة الظروف الطبيعية بها وبغض النظر عن كميّة الإنتاج، "إضافة إلى نسيج جربة وجريد قفصة حيث كان النساجون بهذين المنطقتين ينسجون أقمشة من الصوف والحرير، ومع ذلك فإنّ لكل واحة تخصصها، حيث يتمّ صنع البطانيات الصوفيّة المشهورة مع خطوط متعددّة الألوان بقفصة، في

[11] - سليمان (سليمان)، انتفاضة الحوض المنجمي 2008 وتعبيراها الشعبيّة، رسالة الماجستير في العلوم الثقافيّة، تحت إشراف: إبتسام الوسلاتي ، المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي بئر الباي، جامعة تونس، السنة الجامعيّة 2017/2018، ص 39

حين أنّ توزر تنتج بطانيات صوفيّة بيضاء مخططة بأفقيتها في نعل أزرق وأحمر، أمّا الواحات الأخرى لم تصنع البطانيات، بل ذهبت لصنع ونسج الملابس،"[12] فنجد في هذه المنطقة المعنى الضيق للبداوة وهو الترحال بحثا عن مرعى، ونجد أيضا المفهوم الواسع للبداوة من نمط عيش وعلاقات اجتماعية ونظرة إلى العالم: فالبداوة ترحال ونظام قبلي واقتصاد رعوي، معاشي وعلاقات قائمة على الأعراف والتقاليد المتوارثة.

ومع فتح الشركات المنجمية، قام الاستعمار بتجريد الأهالي عن طريق القوّة والتحايل، كما أنّ الفلاحة والزراعة بجهة قفصة لا تلبي الحاجة الاقتصادية والاجتماعية، فالتجأ السكان الأهليون البداوة وحتى الحضر إلى العمل بمقاطع الفسفاط، علاوة على ذلك تمركز الاستعمار بإيالة الجزائر، كانت عاملا لهجرتهم نحو إيالة تونس للاشتغال بمناجم فسفاط قفصة، أيضا " شهدت إيالة طرابلس في سنة **1911** قحطا لا يختلف كثيرا عمّا عرفته خلال القرون السابقة، وإذا كانت الهجرة ناجمة عن هذا القحط، فإنّه يمكن القول أنّ الظروف الاقتصادية والاجتماعية هي التي دفعت بهذه الأدفاق الهجرية إلى إيالة تونس، مما وفّر أيدي عاملة لشركات استغلال الفسفاط."[13] كذلك كانت تونس تمثلّ مرحلة أساسية من مراحل الرحلة الحجازية، فقد كان لابد من أن يمر الحجيج المغاربة عبر البلاد التونسية عند توجههم إلى البقاع المقدّسة أو العودة منها، ولم يفقد المجال التونسي هذا الدور إلاّ بعد احتلال الجزائر سنة **1830** وتطور الملامح التجارية في المتوسط. وإذا كانت أسباب هجرة المغاربة إلى إيالة تونس مرتبطة إلى حدّ كبير بمسألة الحجّ وبدرجة أقلّ بالأزمات الاقتصادية والاجتماعيّة والسياسية التي عرفها المغرب الأقصى في فترات مختلفة من تاريخه، فقد شهد القرن العشرون نمطا جديدا لهجرة المغاربة تتمثلّ في استقدام شركة فسفاط قفصة لجزء كبير من اليد العاملة التي تحتاجها من خارج البلاد التونسية، ولعلّ تاريخ الأفواج الأولى التي تمّ استقدامها من المغرب الأقصى قد تتزامن مع بداية القرن العشرين، فحسب التقرير الذي أعدّه مساعد المراقب المدني بقفصة سنة **1949**: "ينحدر جميع المغاربة العاملين بالمناجم من بلاد السوس وخاصّة من منطقة تسواب ولهذا فقد لوحظ تكلمهم "بالشلحة" أكثر من العربية وقد اختصوا في البداية في

---

[12] Kraiem (Mustapha), La Tunisie Précoloniale, Economie, Société, Tome 2, Société Tunisienne de Diffusion, 1973, P 46,47

[13] الماجري (عبد الكريم)، هجرة الجزائريين الطرابلسية والمغاربة الجواونة إلى تونس (1831_1937)، دراسة تاريخية لإشكاليّة الاستعمار والهجرة وتشكّل الجاليات المغاربية بتونس وخصوصيتها الاجتماعية والقانونية، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس 2010، ص 241

العمل داخل الأنفاق ثمّ بعد ذلك اقتصر نشاطهم على الحراسة والاستعلامات."[14] كما أنّ الفترة ما بين " **1873_1896**، هي مرحلة تراجع وكساد اقتصادي بفرنسا،فقد فقدت الصناعة الميكانيكية الفرنسية زبائن مهمّين، وأسفر عن ذلك تسجيل فائض في مواد التجهيز ممّا أجبر أصحابها إلى التخفيض في طلباتهم من الفولاذ، حيث سدّت آفاق ترويج صناعة الحديد الصلب، التي بدورها قلّصت في طلباتها لمادتي الفحم الحجري والحديد الخام، على أن ذهبت هذه القطاعات إلى طرد قسم من عمالها"،[15] فعمّت البطالة بالمجتمع الفرنسي خلال تلك الفترة مما جعل الفرنسيين يلجئون إلى العمل بشركات الفسفاط بالأراضي التونسية المستعمرة آنذاك. كلّ هذه العوامل الاقتصادية والاجتماعية وأخرى ديموغرافية زيادة على ذلك سياسة النهب والاقتطاع الاستعمارية كانت عوامل حاسمة لجلب اليد العاملة لاستخراج ثروة الفسفاط وإنتاج القيمة المضافة لحساب المستعمر.

ج. التنوّع العرقي: صعوبة الاندماج وترسيخ ثقافة الاحتجاج

كانت الأحياء في القرى المنجمية اثر نشأتها مقسمة طبقيا بين سكان الأحياء الكوخية التي يسكنها البداوة والجزائريين والطرابلسيين والمغاربة وأحياء مبنية على هندسة أوروبية تتوفر فيها كلّ متطلبات الحياة تقيم فيها الجاليات الفرنسية.

وقد ظلّ سكّان الأحياء الكوخية متجمعيّن خصوصا في السنوات الأولى للاستعمار وقدوم المستوطنين حسب انتماءاتهم الجهوية أو العرقيّة أو القبليّة إذ ظلّ نمط العلاقات الاجتماعيّة والبُنى العائليّة صلبا ودون مساس، فالحيّ الكوخي يعيد إنتاج البنى القديمة على أطراف القرية الأوروبيّة وهو ما سيتأكّد تماما حتّى في التنظيم المورفولوجي للتجمّع السكاني.[16] بهذا لا نجد في السنوات الأولى مظاهر التجانس والاندماج بين قرى منقسمة إلى أحياء منتصرة (أوروبيّة) وأحياء (أهلية) منهزمة.

بناء على ما تقدّم نستخلص استنتاجا مفاده أنّ الانتماءات العرقية والجغرافية تنوعت بالقرى المنجمية، فتنوعت الثقافات بل نقل اختلطت، ولكنّ الجامع بين السكان التونسيين والمغاربة

---

[14] ن.م، ص ص 271،272

[15] Mahjoubi (Ali), Les origines du mouvement national en Tunisie 1904-1934, Publications de l'université de Tunis, Faculté des lettres et sciences humaines, 1982, P14

[16] طبابي (حفيظ)، من البداوة إلى المنجم... مرجع سابق، ص 221،222

والطرابلسيين والجزائريين هو مقاومة الاستعمار ومقاومة قهر شركة الفسفاط، وبالتالي ترسيخ لثقافة الاحتجاج. فالتحوّلات الاقتصاديّة العنيفة التي أحدثها المستعمر عبر المصادرات العقاريّة والتضييق على تنقلات القبائل والمجموعات السكانيّة الرعويّة أنتجت تغيّرات عميقة في أنماط عيش السكان التونسيين والمغاربة والجزائريين والطرابلسيين بالقرى المنجميّة عموما والرحل منهم على وجه الخصوص، وبالتالي إضعاف تدريجي وثابت لفاعليّة الهياكل القبليّة وأشكال التضامن والتأطير. وهذا التراجع للأطر التقليديّة هو إيذان بميلاد أطر وأشكال تضامن جديدين أبرز مكوناتهما وتعبيراتهما النقابات والأحزاب السياسيّة. ورغم ضعف دور المشائخ وزعماء الطرق الصوفيّة ليحلّ محلّه التأثير المتعاظم للزعيم النقابي وهو مسار يكرّس انتصار الجديد على القديم، ظلّ العامل المنجميّ (البدوي)، يشعر بالحنين إلى حياة البداوة إذ تظلّ البداوة كنمط عيش وعلاقات اجتماعيّة تقاوم من خلال المخزون القيمي الذي تنفرد به والعلاقات الاجتماعيّة التي تحكم الأفراد والتي لا تزال حيّة إلى حدّ الآن وإن بدأت تضعف وتتلاشى تحت واقع المتغيّرات الجديدة.

3. الإطار الديموغرافي: الجماعات السكانيّة ومؤشرات التنميّة البشرية بالقرى المنجميّة إحصائيات 2014

تقع ولاية قفصة بالجنوب الغربي للبلاد التونسيّة على مساحة تقدّر بحوالي 7807 كلم2 [17]، ويحدّها غربا الحدود الجزائريّة ومن الشمال القصرين ومن الشمال الشرقي سيدي بوزيد ومن الجنوب ولاية توزر ومن الجنوب الشرقي ولاية قبلي.

من أهمّ مميزات الولاية: احتضانها لمجالين مختلفين وغير متكافئين في توزيع الثروات:

_ المجال الجنوبي الغنيّ بمادّة الفسفاط المستغلّ منذ حوالي 131 عاما، ويشمل مناطق الرديف والمتلوي وأم العرائس والمظيلة.

[17] الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للإحصاء، جهة قفصة، « 14/10/2018، H 14:00 ، « beta.ins.tn

_ المجال الشمالي المسيطر عليه الطابع الريفي والفلاحي، والذّي بقي مهمّشا أكثر من المجال الجنوبي، ويشمل مناطق قفصة والسند والقطار وزنوش وسيدي عيش وبلخير.[18]

تعتبر القرى المنجميّة الأربعة (المتلوي، الرديف، أم العرائس، المظيلة)، مراكز لاستغلال مادّة الفسفاط بالبلاد ككلّ منذ نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ويتميّز إطارها الجغرافي بالطابع الجبلي أين تنتشر مقاطع الفسفاط السطحية والمغاسل، كما تتميّز مدن الحوض المنجمي بالكثافة السكانيّة في إطار أحياء كبيرة. ويقدّر سكان الحوض المنجمي وفق إحصائيات 2014 بحوالي 107 آلاف ساكن، أي حوالي 32% من العدد الجملي لسكان ولاية قفصة.

• **مدينة المتلوي:**

"تعتبر المتلوي المدينة الأكبر بمنطقة الحوض المنجمي وثاني مدينة من حيث الأهميّة بالولاية بعد مدينة قفصة، كما أنّها تمثل ثقل إنتاج الفسفاط بالبلاد. حسب إحصائيات سنة 2014 يقدّر عدد سكان مدينة المتلوي بحوالي 38634 ساكنا، حيث يبلغ عدد الإناث 19255 وعدد الذكور 19379، أما نسبة الإناث بالمدينة تقدر بحوالي 49،8%. كما تعدّ مدينة المتلوي 8889 عائلة، بشكل يجعل معدّل العائلة يقدر بحوالي 4،34 فرد/العائلة، وهو أكبر من المعدّل الوطني الذي لا يتجاوز 4،05 فرد/العائلة. وتعتبر المتلوي مدينة شابة، حيث تقدّر نسبة السكان ذات الشريحة العمرية ما بين 15 و35 سنة بحوالي 34%. كما أنّ نسبة السكان ذات الشريحة العمرية ما بين 25 و50 سنة تقدر بحوالي 43%. وهو ما يعني أنّ نسبة طالبي الشغل كبيرة، وأمام انعدام التنميّة فإنّ نسبة البطالة حتميّا ستكون مرتفعة، كما يقدر عدد المنازل بحوالي 9959 منزلا، ممّا يعطي نظريا أنّ لكل عائلة بالمدينة 1،12 مسكنا، ولكن الحقيقة الميدانيّة بيّنت عكس ذلك تماما، إذ هنالك أكثر من 10% من العائلات لا تمتلك مسكنا. ويقدّر سكان المدينة بحوالي 38129، مقابل 505 ساكنا فقط في الريف، ممّا يعطي نسبة السكن الحضري بالمتلوي بحوالي 98،7% وهي من أرفع النسب على المستوى الوطني.

---

[18] الرحيلي (حسين)، "الماء والعدالة الاجتماعية بالحوض المنجمي"، المشروع الإقليمي "من أجل عدالة اجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقا" ، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2018، ص 43

أمّا بالنسبة لمؤشرات التنميّة البشرية بالمتلوي فإنّها تتلخّص فيما يلي: (سنة 2014): نسبة الفقر 22%، نسبة التمدرس 97% ونسبة الأميّة 13،6%. أمّا نسبة البطالة فتقدر بحوالي 35،9% وهي ضعف النسبة الوطنيّة للبطالة، كما أنّ نسبة البطالة بالنسبة لحاملي الشهائد العليا بالمدينة تتجاوز 44"%.[19]

• **مدينة أم العرائس:**

"يقدرّ عدد سكانها وفق إحصائيات 2014 بحوالي 27012 ساكنا، منها 13684 إناث و13328 ذكور. ممّا يعطي نسبة الإناث 50،56% من العدد الجملي لسكان المدينة. أمّا بالنسبة لعدد العائلات، فإنّها تحتضن 6207 عائلة وحوالي 6885 مسكنا، وبالتالي فإنّ عدد أفراد العائلة بأمّ العرائس يساوي 4،35 فرد، وهو أرفع من المعدّل الوطني. ويسكن بالمدينة 21579 ساكنا، في حين يقدّر عدد سكان الريف الراجعين لمعتمدية أمّ العرائس بحوالي 5433 ساكنا. ممّا يجعل نسبة سكان المدينة يقدّر بحوالي 79،32% وسكان الريف بحوالي 20،68% وهي أرفع نسبة لسكان الريف بمدن الحوض المنجمي.

تتميّز التركيبة السكانيّة بأمّ العرائس بارتفاع نسبة الشباب، حيث تبلغ نسبة الشريحة العمريّة 15_35 سنة حوالي 36% من جملة عدد سكان المدينة. إضافة إلى أنّ نسبة الشريحة العمريّة 50_25 سنة تبلغ حوالي 45%، وهو ما يطرح إشكاليات إرتفاع طلبات الشغل، ويمكن أن يفسّر إرتفاع نسبة البطالة بالجهة. وتتلخصّ مؤشرات التنمية بمعتمدية أمّ العرائس في المعطيات التالية: نسبة الفقر: 24%، نسبة التمدرس 97%، نسبة الأميّة 25،7%، أمّا نسبة البطالة فتقدرّ بحوالي 37% وهي أكبر من ضعف النسبة الوطنيّة للبطالة، كما أنّ نسبة البطالة بالنسبة لحاملي الشهائد العليا تتجاوز 46%".[20]

---

[19] الرحيلي (حسين)، "الماء والعدالة الاجتماعية..." مرجع سابق، ص، ص 64،65

[20] ن.م، ص، ص 66،67

• **مدينة المظيلة:**

"تقع مدينة المظيلة بالجنوب الشرقي لمدينة قفصة، وهي الأقرب لها، حيث لا تتجاوز المسافة الفاصلة بينهما 18 كلم. وتحتضن المدينة إضافة إلى مقاطع إستخراج الفسفاط والمغاسل، وحدتين لتحويل الفسفاط التجاري إلى أسمدة وحوامض تابعة للمجمع الكيميائي التونسي. كما تعتبر المظيلة الأصغر من حيث عدد السكان بالمقارنة مع بقيّة مدن الحوض المنجمي. إذ يبلغ عدد سكانها حوالي 15306 ساكنا. ويمثلّ الإناث 7524 والذكور 7782. ممّا يعطي نسبة الإناث بحوالي 49،15% من العدد الجملي لسكان المدينة. ويبلغ عدد العائلات بالمدينة 3260، ممّا يجعل معدّل أفراد العائلة بمدينة المظيلة 4،70، وهو الأرفع بولاية قفصة ككلّ ويتجاوز بكثير المعدّل الوطني الذي لا يتجاوز 4،05 فرد/العائلة. كما يبلغ عدد المنازل بالمدينة 3569، وهو ما يعطي فارقا صغيرا مع عدد العائلات بالمنطقة، خلافا لبقيّة مدن الحوض المنجمي والذي يتجاوز فيه عدد المنازل عدد العائلات بأكثر من 500. وهذا يجعلنا نفهم تأثير قرب المظيلة من مدينة قفصة، أي أنّ السكان يفضّلون بناء منازل والإقامة بقفصة عوضا عن المظيلة وخاصّة بالنسبة لمن له أبناء يدرسون بالمركب الجامعي بقفصة أو بالمعهد النموذجي أو لأسباب مهنيّة.

يمثلّ عدد سكان مدينة المظيلة 12827 أي نسبة 83،7% من العدد الجملي للسكان، في حين لا يتجاوز عدد سكان الريف 2492 ساكنا أي نسبة 16،3%. ويمكن القول أنّ التركيبة السكانيّة للمظيلة لا تختلف عن باقي مدن الحوض المنجمي، حيث تتميّز بارتفاع نسبة الشباب والتي تتجاوز 32% من العدد الجملي للسكان، إضافة إلى وفرة عدد طالبي الشغل من خلال وصول نسبة الشريحة العمرية 50_25 سنة إلى 44%. ويمكن تلخيص أهمّ مقوّمات التنميّة البشرية بمدينة المظيلة كما يلي: نسبة الفقر: 19%، نسبة التمدرس:

95%، نسبة الأميّة: 15،4%، أمّا نسبة البطالة 24،8% وهي مرّة ونصف المعدّل الوطني، رغم أنّها النسبة الأضعف بالمقارنة مع بقيّة مدن الحوض المنجمي، كما أنّ نسبة البطالة بالنسبة لحاملي الشهائد العليا بالمدينة تتجاوز 39%".[21]

---

[21] الرحيلي (حسين)، الماء والعدالة الاجتماعية... مرجع سابق ص ، ص، ص 68،69

• **مدينة الرديف:**

"تعتبر مدينة الرديف ثاني أكبر مدن الحوض المنجمي وأقدمها، حيث تكوّنت كتجمع سكني منذ بداية القرن العشرين إبّان الاستعمار الفرنسي. حسب إحصائيات سنة 2014 نجد 27000 ساكنا بمدينة الرديف، يمثلّ الإناث 13770 والذكور 13230، ممّا يجعل نسبة الإناث تقدّر بحوالي 51% من العدد الجملي للسكان. يوجد بالمدينة 6017 عائلة، ممّا يعطي معدّل أفراد الأسرة بالرديف بحوالي 4،48 وهو ثاني أرفع معدّل بعد المظيلة بالحوض المنجمي. كما أنّ عدد المنازل يقدّر بحوالي 6513 بفارق يتجاوز 500 عن عدد العائلات.

يمثلّ السكن الحضري بالرديف حوالي 92،7% مقابل سكن ريفي بحوالي 7،3% ممثلّا خاصّة بمناطق تبديت والسقدود 1 والسقدود 2 الفلاحيّة.

تتميّز التركيبة السكانيّة بمدينة الرديف بارتفاع عدد أفراد الشريحة العمريّة 35_15 عاما إلى حوالي 35%، كما ترتفع نسبة الشريحة العمرية ما بين 50_25 سنة إلى حدود 44%. ولهذه التركيبة السكانيّة تحديات كبيرة على مستوى الطلبات المتزايدة للتعليم والخدمات الصحيّة وطلبات الشغل في ظلّ واقع تنمويّ متردي. وتتميّز مؤشرات التنميّة البشرية بالرديف بما يلي: نسبة الفقر: 22%، نسبة التمدرس: 97%، نسبة الأميّة: 13،5%، أمّا نسبة البطالة فتقدر بحوالي 39% وهي الأرفع بمنطقة الحوض المنجمي، وهي أكثر مرتين من المعدّل الوطني، كما أنّ نسبة البطالة بالنسبة لحاملي الشهائد العليا بالمدينة تتجاوز 46%، وهي ثاني أكبر نسبة على المستوى الوطني بعد تطاوين".[22]

[22] ن.م، ص 71،72

الفصل الثاني
الرهانات الاجتماعية والاقتصادية للتشغيل الهش: شركات البيئة والغراسة والبستنة بالحوض المنجمي نموذجا

I. تاريخ نشأة شركات البيئة والغراسة ومسارها

1. أسباب وتاريخ التأسيس

شهد الحوض المنجمي أطول انتفاضة في تاريخ تونس المعاصر، وهي إحدى أكبر الحركات الاحتجاجية التي عرفتها تونس بعد الاستقلال (جانفي_ جوان 2008 على غرار مواصلة النضال قصد إطلاق سراح المساجين)، وتأتي هذه الحركة بعد تفاقم البطالة بالحوض المنجمي خصوصا والمجتمع التونسي عموما وعدم وجود مقاربات تنموية بالجهة. وأمام هذا الحراك الاحتجاجي المؤطر خاصّة بمدينة الرديف من قبل الاتحاد المحلي للشغل رفقة تيارات سياسية معارضة آنذاك وخاصّة فصائل اليسار التونسي علاوة على الرابطيين والحقوقيين وطلبة وتلاميذ وأرامل... اتجهت السلطة السياسية بعد أن أخذت الحركة نوعا من الظهور الإعلامي إلى قمع الحركة من ناحية والدخول في مفاوضات اجتماعية محليّة من ناحية أخرى. ومن بين الحلول المقترحة آنذاك هو فتح شركات للبيئة والغراسة والبستنة قصد مقاومة التلوث من مخاطر الفسفاط من جهة وحلّ أزمة البطالة من جهة أخرى.

فقد كان من نتائج الانتفاضة وكحلول مقترحة هو إحداث شركات للبيئة والغراسة في ظلّ أزمة البطالة والأزمة الاقتصادية والاجتماعية. ولكن لم تكن هذه الشركات قبل ثورة 14 جانفي 2011 قائمة الذات خاضعة للأعراف الإدارية والتنظيمية، بل كانت هناك مجموعة من أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل قدموا ملفاتهم ومشروعهم إلى الاتحاد المحلّي للشغل قصد التفاوض بها ودخول الاتحاد في مسار المفاوضات الاجتماعية والبعض الآخر قدّموا ملفاتهم مباشرة إلى مقرات المعتمدية والولاية والمحكمة الابتدائية بقفصة ليتحصّل البعض منهم على شركة ذات مسؤولية محدودة خاضعة لأحكام المجلّة التجارية وخاصّة أحكام الفصول 149 إلى 175 وإلى مقتضيات

القانون الأساسي لكل شركة، وتمكن كل شركة من تشغيل عدد معيّن من العاطلين والمعطلين عن العمل بعد أن يضع كل عاطل أو معطل ملفه بمقر المعتمدية ويتم فرزه من قبل لجنة، وبالتالي نتحدث هنا عن (مناولين) وليس عن شركة، ويعتبر هذا النوع من الشغل بتشغيل هشّ لا وزارة له، ولا سيادة يملكها ولا ضمانات سياسية أو اجتماعية ولا إنتاجية مستقبلية واضحة. عموما نجد حوالي عشرة شركات أو مناولين للبيئة والغراسة بمنطقة الرديف مثلا ولدت خلال الستة الأشهر الأولى من سنة 2008، وأغلبها سجلّت خلال شهر أفريل 2008 بالرائد الرسمي، فنقدم مثالين اثنين، فنجد تاريخ إيداع القانون الأساسي وتاريخ الإشهار بالرائد الرسمي وتاريخ بداية النشاط لشركة الوفاء للمقاولات والأشغال العامّة بالرديف في 30/04/2008[23]. أمّا شركة العهد للمقاولات والأشغال العامّة فقد تمّ المصادقة على قانونها الأساسي في 28 أفريل 2008 [24]، فكلّ شركة لها اسمها القانوني ونوع نشاطها ومقرّها الاجتماعي، وكلّها تهدف إلى الحدّ من المخاطر البيئية بالجهة.

عموما كانت انتفاضة الحوض المنجمي 2008 السبب المباشر لإحداث هذا النوع من التشغيل وكان شهر أفريل 2008 هو تاريخ الإصدار القانوني للشركات والمناولين. فسبب التأسيس هو الضغط الاحتجاجي وتاريخ التأسيس هو السداسية الأولى من سنة 2008.

2. شركات البيئة والغراسة: هدر للمال العام ورهان غير تنموي

ذكرنا آنفا عن أسباب وتاريخ تأسيس شركات البيئة والغراسة، ولكن لم ندقق التحليل في عملية الانتداب ونوع النشاط ووسائل الإنتاج وعملية تسديد الأجور وتكلفة هذه الشركات. فبعد أن ينتفع ويتمكن مجموعة من أصحاب الشهادات العليا من تأسيس شركة تهدف إلى الحدّ من المخاطر البيئية، يتمكن من بعدها مجموعة من العاطلين عن العمل من الاشتغال والشغل بهذه الشركة،ويقدّر رأسمال أغلب الشركات ب 5.000.000 د للشركة الواحدة، وتخضع كلّ شركة إلى نوع معيّن من النشاط ووسائل وتقنيات الإنتاج وعقد عمل مع كلّ عامل، حيث قدمت قائمات

---

[23] الجمهورية التونسية، وزارة العدل وحقوق الإنسان، المحكمة الابتدائية بقفصة، كتابة التجاري الإداري، " مضمون من السجل التجاري ذات المعنوية، المرجع الفصل 63 من القانون عدد 44 لسنة 1995 المؤرخ في 2 ماي 1995"، 30/04/2008.

[24] شركة العهد للمقولات والأشغال العامّة، شركة ذات مسؤولية محدودة، مقرها بمعتمدية الرديف ولاية قفصة، قانون أساسي، في 28 أفريل 2008.

العمّال عن طريق الاتحاد المحلي للشغل أو عن طريق الحزب الحاكم آنذاك (2008) وكان الممول لهذه الشركات هو صندوق تنمية الحوض المنجمي المدعم من شركة فسفاط قفصة الذي يحوّل أموال الشركة لتسديد أجور العمّال ومصاريف كلّ شركة حسب كلّ شهر إلى ولاية قفصة ليصادق عليها والي قفصة.

أ. حينما تتحايل السلطة السياسية على المطالب الاجتماعية

قد تختلف شركات البيئة والغراسة من حيث النشاط أو المقر الاجتماعي أو التسمية، لكنّها تتفق في الأهداف، والهدف المشترك هو الحدّ من المخاطر البيئية وخاصّة المنجرّة عن الفسفاط، ولكن شركة فسفاط قفصة وخاصّة منذ دولة الاستقلال تدفع ضريبة للدولة تسمى بضريبة التلوّث البيئي، وتحت الضغط الاحتجاجي والنقابي سنة 2008، تتحايل هذه الشركة رفقة بعض الوسطاء على المطالب الاجتماعية ومطالب المعطلين، لتتحوّل حقوق الجهة لمقاومة التلوث إلى مؤسسة تشغيليّة، (بعث شركات للبيئة ولكن لا نعرف ضريبة التلوث البيئي أين صرفت) ففي غياب الخيارات والإرادة التنموية والسياسية اتجهت السلطة لسياسة الحيل القانونية، لتصبح حقوق الجهة لمقاومة التلوث والحدّ من مخاطرها مؤسسة تشغيلية وهمية، وذلك قصد فكّ الحراك الاحتجاجي ومصّ الغضب الجماهيري. فالمناول (صاحب الشركة) يحدد تكلفة مشروعه، وكلّ شهر يعدّ تقريره المالي من مصاريف ككراء بعض المعدات للعمل مثل: الجرارت، آلات تنظيف، الخ... مع تحديد أجور العمّال حسب حضورهم واستئنافهم لنشاطهم، ويرسلها لمعتمد الجهة للإمضاء عليها، ومباشرة يرسلها المعتمد إلى الولاية للإمضاء عليها لتقوم بدورها بإرسالها الى شركة فسفاط قفصة عن طريق صندوق تنمية الحوض المنجمي. فهذا المراطون من الإمضاءات والوسطاء لا دلالة له إلاّ الحيلة على المطالب والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، فهذا النوع من التشغيل لا يخضع لأيّ وزارة معيّنة أو أي تنظيم إدراي واضح،أو أعراف قانونية وتنظيميّة وبالتالي يمكن تصنيف هذا النوع من التشغيل بالتشغيل **الوهمي** ومع العلم أنّ انتفاضة الحوض المنجمي والأزمة المنجمية هي محيّرة لأنّها تندلع في وقت تعرف فيه أسعار النفط أو المحوّل ارتفاعا مدهشا آنذاك، فبالمقارنة مع سنة 2005، عرفت أسعار منتوجات الفسفاط ومشتقاته ارتفاعا بنسبة 11%. وفي سنة 2007 نسبة 47%. وعرفت أسعار هذه المواد ارتفاعا مذهلا منذ أكتوبر 2007 إلى حدّ أنّ أسعار الثلاثية الأولى من سنة 2008 تجاوز 125% مقارنة بنفس الثلاثية من السنة السابقة

(2007) وإذا ما قورنت بمعدّل سنة 2005 فإنّ أسعار شر ماي 2008 هي ثلاث مرات ونصف (3،55) أكثر أهمية.[25]

فقد ذكرنا سابقا المعطى التاريخي لشركة الفسفاط حينما تحايلت على أراضي العروش أو حينما اقتطعت الأراضي، لتظّل هذه الشركة إلى اليوم تمارس سياسة الحيل القانونية لضمان استمراريتها من ناحية وفشل المسار السياسي والتنموي من ناحية أخرى. وهذا التحايل ليس طارئا أو مؤقتا، وإنما هو مسار تاريخي من قبل شركة الفسفاط. كما بدءنا نستخلص ونجيب على إشكالية البحث المتعلقة بفشل المنوال التنموي جعل الحكم السياسي ينتهج مسارا يتحايل به على المطالب الاجتماعية رفقة شركة فسفاط قفصة ودعم للفرضية الأولى حين افترضنا أنّ الخيارات السياسية عند صعود حركات الاحتجاج التي تزامنت مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية سنة 2008 كانت موجهة لمص غضب العاطلين، فاختارت الحيلة على المطالب الاجتماعية لأنّها تفتقر للخيارات التنموية التي تقطع مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لينتج المسار والرهان الاقتصادي تشغيلا وهميا.

ب. من التشغيل الوهمي إلى التشغيل الهش

بعد تقديم تاريخ التأسيس ومنهجية الحيل القانونية، يظلّ السؤال ماذا تنتج هذه الشركات؟ وما هي خدماتها؟ وفيما تتجلّى هشاشة هذا النوع من الشغل قبل الثورة؟

حاولنا قدر المستطاع من الزاوية السوسيولوجية البحث عن براءة شركة فسفاط قفصة وحسن نوايا السلطة والمنهج السياسي والاقتصادي آنذاك. لكن بعد بحثنا الميداني، نستنتج بأنّ العامل وصاحب الشركة قبل الثورة كان خاضعا للإكراه، وبما أنّ شركة الفسفاط بالتواطؤ مع بعض الوسطاء نجحت في عمليّة التحايل، وأصبحت ضريبة التلوث تقدم في شكل مؤسسة تشغيليّة، ولهروب شركة الفسفاط من المسؤوليات والضمانات الاجتماعية لعمّال واطارت شركات البيئة والغراسة، اكتفت فقط بضخّ الأموال، وأصبح العامل بهذا القطاع في صف الهشاشة وتحت الضغط

[25] طبابي (حفيّظ)، انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة (2008)، الدار التونسية للكتاب، 2012، ص 62

والإكراه، إمّا العمل بها وبمقتضياتها وإمّا العزل، إمّا العمل بها أو التهديد بالإيقافات، أو التهديد بإدخالهم السجن، إمّا العمل أو الهجرة عبر المتوسط وعبر الحدود التونسية الليبية آنذاك. كما أفدنا أ.خ[26] : **"بأنّ العامل الواحد بهذا القطاع قبل الثورة يتقاضى دخلا شهريا بحوالي 225د، أمّا الإطار الواحد فيتقاضى حاولي 415د، أمّا المناول فيتقاضى على كلّ عامل وإطاربشركته 10د، ولا تسدد الأجورعن طريق التحويل البنكي أو البريدي، بل كلّ عون أو إطاريتقاضى دخله مباشرة عن طريق صاحب الشركة بالمقر الاجتماعي لكلّ شركة، أمّا نشاطهم كان حول التشجير أو التنظيف، ولكنه أفادنا أيضا بأنّه في ظلّ سلطة سياسية قمعية آنذاك، وفي ردود الفعل من قبل السلطة تجاه المحتجين، وغالبية العمّال خلال تلك الفترة هم من المحتجين، انتهجت السلطة سياسة الاغتراب والاستلاب في العمل،حيث ترسل بعض الأعوان للتنظيف تحت الضغط والإكراه أمام منزل المعتمد، أو التنظيف في الشوارع قبل وصول أي مسؤول سياسي، أو التحايل على العمّال، ففي قدوم أحد المسؤولين المهمين من الحزب الحاكم مثلا لإحدى القرى المنجمية يتم إنزال بلاغ والدعوة إلى اجتماع العمّال بمقر المعتمدية مثلا للنظر في وضعية العمّال وتحسين هذا القطاع، ولكن الغاية من هذا البلاغ ليس تحسين القطاع و إنما جمهرة الناس أمام المسؤول أو المسؤولين،كذلك تحت الإكراهات وردت الفعل أجبر بعض أو قلّة قليلة من العمّال على حراسة صوررئيس الجمهورية المعلّقة بالقرى المنجميّة..."** كما كان العمال يشتغلون تحت عقد عمل لمدّة ثلاثة أشهر، ثمّ يعطّل عن العمل لبضعة ثلاثة أيام بعد انتهاء الثلاثة الأشهر، ويقوم بتجديد عقده بعد حوالي ثلاثة أيام وبالتالي سياسة الحيل القانونية لعدم المطالبة بالترسيم أو غطاء قانوني ليصبح هذا النشاط بنشاط غامض الآفاق وبالتالي هشاشة ووهم هذا القطاع.

كما أسلفت الاشارة سابقا عندما ذكرنا التاريخ الاقتصادي بالقرى المنجمية، حينما عمدت شركة الفسفاط انتهاك إنسانية عمّالها، تعيدها اليوم ولكن بأساليب وطرق ملتوية جديدة، فتاريخها الكولونيالي لازال حاضرا لكن فقط مع تغيّرات في أساليب المعاملة.

عموما، التشغيل في هذا القطاع قبل الثورة، مرّ بمرحلتين أساسيتين، الأولى مرحلة الحيل القانونية

[26] محادثة أجريت يوم 13 جانفي 2019، على الساعة 11:50 صباحا بالرديف، مع أ.خ، يشتغل تقني بشركة البيئة والغراسة بالرديف منذ سنة ، 2008 يبلغ من العمر 31 سنة.

وبالتالي التشغيل الوهمي ليمرّ لمرحلتهم الثانية وهي مرحلة التشغيل الهشّ على المستوى المالي المتدني، وعلى مستوى النشاط والإنتاج، لتحلّ المقاربات القمعية ومقاربات اغتراب اليد العاملة بدل المقاربات التنموية، وهذا ما يزيدنا دلالة بأنّ هذا التشغيل مبنيّ على سياسة الحيلة وبالتالي التحايل على المطالب الاجتماعية، مما ينتج عنه وهم وهشاشة هذا القطاع، وإهدار المال العام دون صرفه في خيارات تنهض بالواقع التنموي.

II. التغيرات داخل الشركة بعد ثورة 14 جانفي 2011

1. من المناولين إلى شركة قائمة الذات

بعد منعرج الرابع عشر من جانفي لسنة 2011، ودخول تونس في بوابة سياسية جديدة، حاملة لشعارات كان مضمونها الحريات وتحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، أقرّ الاتحاد العام التونسي للشغل بهشاشة قطاع شركات البيئة والغراسة والمتمثل في المناولين، حيث دعا اتحاد الشغل إلى القطع مع هذا النوع من التشغيل في 8 **فيفري 2011** وإدماج عمّال المناولة في الشركة الأم، حيث أحدثت شركة تضم الأقاليم المنجمية الأربعة (الرديف، المتلوي، أم العرائس، المظيلة)، وسرّع هذا القرار في عملية الاحتقان الاجتماعي بقفصة الشمالية (القطار، زنوش، السند، القصر، قفصة الولاية، سيدي عيش، بلخير...) مطالبين بفتح شركات للبيئة والغراسة، فوقع فتح شركة البيئة والغراسة والبستنة بقفصة تضمّ معتمديات قفصة الشمالية، أمّا الحوض المنجمي فلكلّ إقليم شركته الخاصّة، بها مديرها العام الخاص، اوطارتها ميزانيتها الخاصّة، ورأس مال كلّ شركة بالحوض المنجمي حسب أ.خ[27] تقدر بحوالي **2 مليارات**. كما عمّ الاحتجاج الاجتماعي بكلّ من ولاية قابس وصفاقس بحكم التبعية للمجمع الكيميائي التونسي، ففتحت شركات للبيئة والغراسة بالولايتين، وأصبح الممول لشركات البيئة بكلّ من قفصة الشمالية وقابس وصفاقس هو المجمع الكيميائي التونسي وتقدرّ ميزانية كلّ شركة بحوالي **4 مليارات**، أمّا الشركات التابعة لأقاليم الحوض المنجمي فظلّ ممولها شركة فسفاط قفصة. ويأتي هذا التغيير بعد سلسة من الحركات الاحتجاجية لعمّال المناولة والمطالبة بتحسين الظروف داخل القطاع، فالتغيير هو تغيير داخلي

[27] المحادثة السابقة مع أ.خ

حيث عبر عمّال هذا القطاع في جلسة مع وزير الشؤون الاجتماعية في **23 فيفري 2012** التي انعقدت بمقر الوزارة، **بأنّ هذه الشركة تمّ إحداثها في إطار آلية الإفراق عن طريق شركة فسفاط قفصة، وطالب خلالها المحتجون إمّا بإدماجهم بشركة فسفاط قفصة أو بضبط الإطار القانوني الذي يربطهم بمؤجرهم وتمتيعهم بالتغطية الاجتماعية،**[28] فإلى حدود فيفري 2012 ظلّت هذه الشركة دون غطاء قانوني واضح فالكلفة المالية تدفعها شركة فسفاط قفصة، وظلّ غياب الإطار القانوني. وبدأت سلسة المفاوضات والاحتجاجات قصد إيجاد سبل التغيير، فهذا النسق وفقا للمدرسة الإستراتيجية الفرنسية مع عالمي الاجتماع **ميشال كروزيه وفريدبارغ هو "آلية ملموسة يستطيع الأفراد من خلالها أن يقوموا بهيكلة علاقات السلطة وأن يقوموا بتنظيمها ولكن مع الإبقاء على حريتهم".**[29] فأي تدخل أو ضغوطات خارجية داخل أي تنظيم لا تزيد التنظيم إلا صعوبة واختلالا وبالتالي انهيار التنظيم، فعمليّة التسيير والتغيير هي عملية يقوم بها الفاعلون داخل التنظيم، كل محصلة تغيير هو تغير داخلي وليس خارجي، فإرادة العمّال حرصت على عملية التغيير والصراع من أجل تنظيم خاضع لأعراف قانونية تضمن حسن تسيير هذه الشركة والخروج من مربع الوهم وهشاشة هذا القطاع، فحضر الوعيّ العمّالي للنهوض والقطع مع الأشكال القديمة للعمل. وبالتالي الخروج من مربع المناولين إلى شركة قائمة الذات خاضعة للتنظيم البيروقراطي ولكن ظلّت سياسة الحيل وهشاشة العمل قائمة وبالتالي ظلّ التشغيل وهميّا إلى حدود سنة 2012.

2. من تحسن مالي وإدراي إلى ترويج لثقافة اللاعمل

ذكرنا سابقا بأنّ المموّل للشركات التابعة لكلّ من قفصة الشمالية وقابس وصفاقس هو المجمع الكيمائي التونسي، أمّا الشركات التابعة للحوض المنجمي تمولها شركة فسفاط قفصة، ولكن أفادنا م.ل[30] **بأنّ المشترك بين هذه الشركات هو القيام بجميع الأنشطة البيئية الناجمة عن**

---

[27] المحادثة السابقة مع أ.خ

[28] الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الديوان، جلسة عمل حول الحوض المنجمي، الخميس 23 فيفري 2012.

[29] Crozier (Michel), (Friedberg), L'acteur et le système, Les contraintes de l'action collective, Editions du seuil, Paris 1977, P.P 97_98

[30] محادثة أجريت يوم 03 جانفي 2019، على الساعة العاشرة صباحا، بالرديف مع م.ل، يشتغل إطار بالشركة منذ سنة 2008 يبلغ من العمر 37 سنة.

الأنشطة الصناعية، كما كانت عملية تسديد الأجور قبل الثورة كما أشرنا آنفا تقوم على مبادرة المناول بإعداد التقرير المالي كلّ شهر ثمّ يصادق عليها معتمد الجهة، ثمّ يصادق عليها والي قفصة ثمّ يرسلها إلى صندوق تنمية الحوض المنجمي لتضخ شركة الفسفاط الأموال لفائدة العمّال غير أنها نزعت بعد الثورة لتصبح العلاقة مباشرة بين شركة الفسفاط والمدير العام وإلغاء الوسيط، فالمدير العام والهياكل الادارية هي التي تقوم بضبط الاجور مع احتساب الضرائب والحيطة الاجتماعية CNSSويرسل تقريره المالي إلى شركة الفسفاط كلّ شهر، ثم تقوم هذه الأخيرة بدفع الأموال لشركة البيئة وتحولها شركات البيئة إلى تسديد أجور العمّال والإطارات عن طريق تحويلات بنكية. كما تمّ حسب ما أفادنا به م.ل[31] **"بأنّه قد تمّ المصادقة على منح بعد الثورة كمنحة القفة، الحضور، النقل، التلوث، التصرف، الإنتاج، الأعياد... كما أفادنا أيضا بأنّ وضعية الشركة بعد الثورة أفضل من قبل الثورة في الجانب المالي والتنظيمي"**، كما صرّح لنا م.خ[32] **"بأنّ قيمة المنح لعون التسيير ما بين 400 و500د شهريا،ليكون الدخل الشهري ما بين 700 و800د"**، ليفيدنا أيضا م.ط[33] **"بأنّ الحدّ الأدنى لمنحة الإطارات هي 460د، والدخل الشهري للإطارات حوالي 1000د وتقام عمليّة الانتداب عن طريق مركز دراسات خاصّ تكلّفه شركة الفسفاط"**، ولكن ظلّ المشكل متعلق بتدني المردودية وغيابها أحيانا حيث **"اتفقت شركة البيئة والغراسة بالرديف مع النقابات الأساسية لإطارات البيئة بالرديف في 16 نوفمبر2013 على تفعيل وتأكيد الحضور والعمل الفعلي للإطارات وأعوان التسيير للقيام بمهامهم، وأكدّ المدير العام بأنّ هناك بعض النقاط يستطيع الالتزام بتحمل مسؤولياتها وتنفيذها ولكن تبقى نقاط عديدة من مشمولات الوزارة (وزارة الطاقة والمناجم) إضافة إلى بعض النقاط الأخرى يقع طرحها في المفاوضات الاجتماعية، كما أكدّ الطرف النقابي على عدم وجود أي مسائل ومشاكل شخصية بينهم وبين**

---

[30] محادثة أجريت يوم 03 جانفي 2019، على الساعة العاشرة صباحا، بالرديف مع م.ل، يشتغل إطار بالشركة منذ سنة 2008 يبلغ من العمر 37 سنة.

[31] المحادثة السابقة مع م.ل.

[32] محادثة أجريت يوم 13 جانفي 2019 ، على الساعة 10:28 صباحا، بالرديف مع م.خ، يشتغل عون تسيير الشركة منذ سنة 2013، يبلغ من العمر 29 سنة.

[33] محادثة أجريت يوم 13 جانفي 2019، على الساعة 11:10 صباحا، بالرديف، مع م.ط، إطار بشركة البيئة منذ سنة 2015، يبلغ من العمر 43 سنة.

المدير العام لشركة البيئة والغراسة بالرديف".[34] ومن خلال هذا المحضر المتفق عليه، نستنتج حسن نوايا العمّال والإطارات والمدير العام في بداية نشاط الشركة، ولكن بعد هذا الاتفاق ظلّ نشاط الشركة عالقا، لأنّ شركة فسفاط قفصة طرحت على العمّال الاشتغال في مجالات التنظيف كرفع الفضلات، غير أنهم رفضوا ذلك وتمسكوا بالأنشطة البيئية الناجمة عن الأنشطة الصناعية، فوقعت شركة الفسفاط في التناقض، فهي من ناحية صادقت على العمل والنشطات البيئية الناجمة عن الأنشطة الصناعية، أي أنّ العمال يشتغلون في مجالات كتهيئة مقاطع ومصبات الفسفاط نظريا ولكن من ناحية أخرى رفضت هذا العمل تطبيقيا. وبالتالي سياسة الحيل من جديد، والتهرب من المسؤوليات محاولة منها لفك الارتباط بشركة البيئة والغراسة. وظلّ الوضع كما هو عليه بين احتجاجات ومفاوضات وغياب للنشاط إلى أن أتى محضر الجلسة المنعقد بإدارة المجمع الكيميائي التونسي في **06 مارس 2013** [35]، الذي تشتغل به شركات البيئة إلى حدّ الآن (2019)، ونظّم هذا المحضر التصنيف المهني لأعوان شركات البيئة بالحوض المنجمي وقابس وصفاقس، من السلم1 من السنة الثالثة ثانوي (نظام قديم) أو التاسعة أساسي (نظام جديد) إلى السلم 15 وهي شهادة مهندس أو ماجستير أو ما يعادلها. كما حدّد هذا المحضر جدول المنح وقيمتها المالية ومقاييسها ووضّح كيفيّة الترقية في السلم، وحددّت هذه الجلسة سلم الأجور، كما انطلق العمل الفعلي للاتفاقيات التنظيمية الموجودة والممضاة عليها في محضر الجلسة في غرّة أفريل 2013، ولكن لم يتطرّق هذا المحضر إلى أيّ فصل يتلّق بالنشاط، فوقع الاتفاق على المسائل التنظيميّة والهيكلية داخل القطاع، ولم تضع هذه الجلسة خطّة واضحة للنشاط والعمل، لنستخلص القول بأنّ هذه الشركة شهدت تغيرات مالية وتنظيمية وإدارية بعد الثورة، ولكن ظلّت المعضلة بتفعيل قانون أساسي يضمن حقوق وواجبات العمّال والإطارات، وشركة الفسفاط بالتواطؤ مع وزارة الطاقة والمناجم بل نقل مع الحكومات المتعاقبة من بعد الثورة هي من عرقلت مسار تفعيل قانون أساسي يضمن الحقوق والواجبات، وهي من عرقلت النشاط، ليفيدنا أ.ب[36]

---

[34] شركة البيئة والغراسة بالرديف، النقابة الأساسية لإطارات البيئة بالرديف، محضر جلسة، في 16 نوفمبر 2013 بمقر شركة البيئة والغراسة بالرديف "فرع أولاد بويحي".

[35] محضر جلسة، المنعقدة بإدارة المجمع الكيميائي التونسي، تونس في 06 مارس 2013.

[36] محادثة أجريت يوم 10 جانفي 2019 على الساعة 04:00 مساء بالرديف مع أ.ب، إطار بالشركة منذ سنة 2015.

بأنّ **"شركات البيئة تزخر بكفاءات في كلّ المجالات على مستوى المهن والتخصصات (النجارة، كهرباء، البناء..) كذلك في مجالات (الفيزياء، الرياضيات، العربية، علم الاجتماع، اللغات، العلوم الإنسانية والاجتماعية...) قادرة على النهوض بالشركة، كما قدّم إطارات الشركة العديد من المشاريع بالمناطق الصناعية بالحوض المنجمي، ولكن الإرادة السياسية بالتواطؤ مع شركة الفسفاط يريدون لهذه الشركات أن تبقى في الظلام ولا ترى النور، لأنّ تفعيل نشاطها هو زيادة في كلفة الأجور، كما أكدّ لنا بأنّ الدخل الشهري والمنح لشركة البيئة بعد الثورة في ظلّ التضخّم المالي وغلاء الأسعار يعتبر دخلا ضئيلا ومتدني"**، كما أكدّ لنا أ.خ[37] بأنّ **"شركة الفسفاط هي المعرقلة رقم واحد للنشاط، لأنّ بعض مسؤولي هذه الشركة في تقديره يتهربون من نشاط شركات البيئة بمناطق الصناعات الاستخراجية وذلك كي لا يطالب عمالها وإطاراتها بمطالب اجتماعية وقانونية متعلقة بشركة الفسفاط"** وبالتالي انتداب العمال وترسيخ لثقافة اللاعمل وتعطيل الإنتاج وغياب الإرادة السياسية زاد من عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بالحوض المنجمي وصعود وتزايد أشكال العمل الهشّة والمتمثلة في انتداب عمّال لصالح شركات البيئة والغراسة دون وسائل وتقنيات إنتاج وبالتالي استهلاك دون إنتاج، ليصرّح لنا م.ط[38] **"بأنّ شركات البيئة والغراسة هي مقايضات كسياسة النفط مقابل الغذاء، فكلّما تعطلّ إنتاج الفسفاط في سياق احتجاجي إلاّ وتنزل اتفاقات وزارية وحكومية لتسرّع في مناظرات انتداب لشركات البيئة والغراسة، وبالتالي الفسفاط مقابل المناولة (البيئة)."**

---

[36] محادثة أجريت يوم 10 جانفي 2019 على الساعة 04:00 مساء بالرديف مع أ.ب، إطار بالشركة منذ سنة 2015.

[37] المحادثة السابقة مع أ.خ

[38] المحادثة السابقة مع م.ط

III. مشاكل شركات البيئة وصعود الحركة العمالية والنقابية

تصاعدت حركات الاحتجاج بشكل ملحوظ بعد الثورة فعلى سبيل المثال لا الحصر فقد بلغ الاحتجاج الاجتماعي إلى 4960 حركة خلال سنة 2015 و9532 حركة خلال سنة 2016 ووصلت إلى 8000 حركة خلال التسعة الأشهر الأخيرة لسنة 2017 [39]، فتظهر الحركات الاجتماعية والاحتجاجات "داخل أنساق الدولة، وهي تستهدف في الغالب سلطات الدولة التي تعمل على إحداث التغيّرات الحاصلة والإصلاحات التي تجيب على مطالب المحتجين، إنّ بإمكان المحتجين أحيانا أن يتحدّوا المؤسسات التي لا تنتمي إلى الدولة مثل إدارات الجامعات أو المنظمات الدينيّة. ولكن الغالبيّة العظمى من الاحتجاجات الاجتماعيّة في القرن الحادي والعشرين جعلت من الدولة هدفا. فالمحقق أنّ الحركات الاجتماعية والاحتجاجات قد أصبحت من الشيوع اليوم إلى درجة أنّها تعتبر من قبل معظم علماء العلوم الاجتماعية الذين يدرسونها، جزء لا يتجزّأ من الممارسة السياسيّة ويستخدم للإشارة إليها على نطاق واسع مصطلح السياسة الجداليّة، فالنّاس لا يعتمدون هذه الأيام على الأحزاب السياسيّة والانتخابيّة فقط لكي يعبروا عن معضلاتهم، ولكنّهم يلجئون أيضا إلى الاحتجاجات والمظاهرات وحملات جمع التوقيعات والمسيرات والتنظيمات التي تعبّر عن مطالبهم في التغيّر الاجتماعي".[40] ويُعتبر عالم الاجتماع الفرنسي **آلان توران** من أبرز علماء الاجتماع الذين درسوا ظاهرة الحركات العمالية والاجتماعية، حيث اقترح نموذجا نظريا يسمح بتحليل الحركات الاجتماعية، وهو البراديغم الفعلاني، ويتلخص هذا النموذج في ثلاثة مبادئ ينبغي أن تكون مجتمعة في أية حركة اجتماعية: **مبدأ الهُوية، مبدأ التعارض، مبدأ الشمول أو الكليّة**[41]. فعمّال شركات البيئة أعطت لنفسها الهوية حيث قامت بتعريف نفسها وعرض مشاكلها وأهدافها ومطالبها، والمتمثّلة أساسا في تفعيل النشاط تحت القانون الأساسي، كما نجد في الحركة العمالية بهذا القطاع مبدأ التعارض لأنّ مطالبها لم تجد قبولا من قبل السلطات، كما نجد حضور مبدأ ومضمون

---

39 Forum tunisienne pour les droits économiques et sociaux, Observatoires Maghrébin des migrations, Rapport : Migration non réglementaire, Tunisie 2017, P 2

40 جونستون (هانك)، »الدول والحركات الاجتماعية « ، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2018، ص، ص 10،9

41 Touraine (Alain), Sociologie de l'action, Editions du seuil, Paris 1965, P 466

الشمولية والكليّة بهذه الحركة الاحتجاجية العمّالية فأغلب العمّال والإطارات تنشط باسم قيم وأفكار ومطالب واضحة حتى وإن كان هناك بعض المعارضون لهذه الأهداف داخل الشركة فهي تمثّل جزء كبيرا من العمّال والإطارات. ولكن ما هي أهمّ المشاكل التي تعاني منها الشركة؟ وقبل الإجابة عن هذا السؤال وجب علينا تحديد تاريخ صعود الحركة النقابية بهذا القطاع.

1. نشأة النقابات الأساسية بقطاع شركات البيئة والغراسة

ذكرنا آنفا بأنّ عمّال هذا القطاع كانوا يخضعون لسياسة الإكراه والاغتراب والاستلاب قبل الثورة، فهم يدفعون ضريبة احتجاجهم سنة 2008، ويقومون بمهام قمعية تحمل في مضمونها العقاب لأنّهم عبّروا عن حالتهم الهشّة من بطالة وقهر وحالة متردّية. وبعد ثورة 14 جانفي 2011 تحرّر صوت حرية التعبير إلى حدّ ما، واكتسح المشهد النقابي والاحتجاجي الساحة السياسية التونسية، واتفق عمّال وإطارات شركة البيئة والغراسة بالحوض المنجمي على النهوض بقطاعهم وتحسينه، وكان الاتحاد العام التونسي للشغل هو المفوّض الأساسي، ولكن لم تكن هناك قبل الثورة نقابات قطاعية لشركات البيئة، فأتت الفكرة بعد الثورة ليكون هناك غطاء نقابي وتنظيمي وقانوني يضمن حسن الاحتجاج والمفاوضات وحصر المطالب، فمنح الإتحاد الجهوي منذ سنة 2012 الإذن بتأسيس هيكل نقابي داخل هذا القطاع بكلّ من إقليم أم العرائس والمتلوي والمظيلة، ولم يمنح الإذن بإقليم الرديف إلاّ في بلاغ له أصدره يوم 25" نوفمبر 2017، ليعلن أنّ يوم الإربعاء **06 ديسمبر 2017** هو يوم مؤتمر النقابة الأساسية لإطارات البيئة بالرديف"،[42] ويترجم م.خ[43] "هذا التأخير بسبب عدم وجود ضمانات نقابية بجهة الرديف، أي لا بد من المكتب الجهوي للاتحاد بقفصة أن يضمن مؤتمريه في كلّ الانتخابات النقابية، وعندما شعر بالضمان النقابي أعطى التفويض"، أمّا أ.ب[44] "فرجّح هذا التأخير لسبب الاحتقان الاجتماعي والاحتجاجي بالجهة الذي لم يسمح بانعقاد مؤتمرات بالجهة بعد الثورة مباشرة"، ولكن يمكننا أن نستنتج بأنّ الاتحاد أقرّ بهشاشة هذا النوع

---

[42] الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة، بلاغ، قفصة في: 25/11/2017

[43] المحادثة السابقة مع م.خ

[44] المحادثة السابقة مع أ.ب

من الشغل، محاولا أن يحسن في هذا القطاع، ولكنّه من ناحية أخرى خلق لنفسه أذرع وقواعد نقابية، تأجج الوضع النقابي والنضالي من ناحية، وتخلق موازين القوى عند المؤتمرات المحلية والجهوية من ناحية أخرى (المؤتمر المحلي بالرديف في 2018 مثالا)، حينما اتفقت نقابات البيئة بالرديف مع نقابات أخرى كالتعليم وقلب الموازين على نقابة المناجم...

2. بين الحلول الحكومية وضغط الحركة العمالية

منذ سنة 2012 طالب عمّال وإطارات شركات البيئة بتفعيل قانون أساسي، وبعد أشواط من الحركات الاحتجاجية والمفاوضات الاجتماعية، صدر في **أفريل 2016** بلاغ وزير الطاقة والمناجم آنذاك والمتمثل في فكّ الارتباط الادراي بين شركة الفسفاط وشركات البيئة والغراسة بالحوض المنجمي، وتكتفي شركة الفسفاط بضخ الأموال فقط، ولكن على إثر هذا البلاغ والقرار دخل عمّال البيئة بكلّ من قفصة وصفاقس وقابس في حركات احتجاجية وغلق جميع مواقع الإنتاج (الفسفاط) بالحوض المنجمي والمجمع الكيمائي، وبسرعة تمّ التراجع عن هذا القرار والعودة إلى جلسات المفاوضات، والتعهد الوزاري بحلّ الأزمة وتفعيل القانون الأساسي لشركة البيئة والغراسة وبداية النشاط، لكن بعد مرور سنتين وجد عمّال البيئة نفسهم في نفس الوضعية والسياق، ممّا أجبر نقابات هذا القطاع إلى مواصلة النضال، وأعلنت عن حركة احتجاجية تصعيدية في **18 سبتمبر 2018**، وهي غلق جميع وحدات الإنتاج بداية من **08 أكتوبر 2018**، [45] وتمت هذه الحركة بداية من التاريخ الأخير المذكور، ولكن وبسرعة ما، نزل المسؤوليين السياسيين ووجدوا أنفسهم أمام كمّ هائل من القوى العمّالية والنقابية، ليذهبوا إلى سير المفاوضات، لتنعقد جلسة تفاوض بمقر ولاية قفصة يوم **09 أكتوبر 2018**، ويعود إنتاج الفسفاط، بعد أن تمّ الاتفاق مع الاتحاد الجهوي للشغل وممثل عن وزارة الصناعة وآخر عن شركة فسفاط قفصة وعن المنسق العام لشركات البيئة تحت إشراف والي قفصة على جملة من النقاط أهمّها: "تعويض المتوفين على غرار جهتي قابس وصفاقس بأحد الفروع (الابن، الزوج، الأخ)، ما لم تكتمل السنوات القانونية الدنيا (15 سنة)، للحصول على جراية تقاعد على المنتدبين قبل تاريخ 2018/10/09، الاتفاق على تفعيل

[45] بيان نقابات عمّال وإطارات شركات البيئة والغراسة، قفصة في 18 سبتمبر 2018.

الشركات حسب الاتفاق الممضي بوم 2018/10/05والشروع في تطبيقه في كل جهة بالوسائل والآليات المتوفرة حتى تتوفر الآليات الناقصة، تأجيل المنحة، تحديد تاريخ المفاوضات فيما بقي من القانون الأساسي بتاريخ 2018/10/201"[46].

عموما تجدر الاشارة بالقول بأنّ سلط الإشراف لم تحقق آمال عمّال وإطارات الشركة ليبقى القانون الأساسي هو معضلة المعضلات بهذا القطاع حسب تقديرهم لأنّه الضمان الوحيد لهم في الحقوق والواجبات واستئناف النشاط، لتظلّ الحركة الاحتجاجية قائمة إلى حدّ هذا التاريخ (2019)، بسبب غياب الإرادة السياسية، ولكن نستنتج بأنّ الحركة العمالية داخل هذا القطاع هي حركة قادرة على التأثير وخلق موازين القوى، فهي حركة تطالب بحقوقها وتريد ضمانا اجتماعيا لها، كما أنّها شديدة التأثر بالأزمات الاقتصادية والاجتماعية فهي قادرة على التغيير والاحتجاج، فالحركة العمالية بشركات البيئة والغراسة هي نموذج أعلن قوته في فترات ما ونستشرف المزيد من الاحتجاج إذا لم تتم تسوية وضعيتهم. فهذه الطبقة حسب دخلها الشهري الحالي يمكن أن نصفها ضمن الطبقة الوسطى التي تآكلت وتراجعت في ظلّ التضخم المالي، وبالتالي في هذا التراجع تصبح الطبقة الوسطى حسب **Georges Gurvitch** تجمعات اجتماعيّة تتسم في داخلها بالتنوع والاستمرارية، ولكنها تملك القهر المشروط.[47] وإذا ما قهرت فإنها ستدافع عن قهرها.

عموما، حينما تعيش المجموعات الاجتماعية، حالة من التردي الاقتصادي،مثل عمّال شركات البيئة والغراسة،يتوّلد لهم شعورا **بالاحتقار** حسب هانث **(Axel Honneth)** وهي من أبرز دوافع هؤلاء الأفراد من أجل **انتزاع الاعتراف** من الآخر، وهذا الآخر ما هو في نهاية المطاف سوى الجهات التي تُمارس عنفاً مادياً ورمزياً عليهم وسلبتهم حقوقهم الاقتصادية وجعلتهم على هامش المؤسسات المجتمعية. ممّا سيجعلهم ينخرطون في حركات اجتماعية هدفها ردّ الاعتبار لهم سواءً كأفراد عند توفير مواطن شغل لهم وحفظ كرامتهم وسلامتهم الجسدية أو لجهاتهم عند التوزيع العادل للثروة وتكريس الحق في التنمية وفي بيئة سليمة. ليعتبر أيضا **"تشارليز تيلي" (Charles Tilly)** أنّ هذه

---

[46] وزارة الداخلية، ولاية قفصة، محضر جلسة، يوم الثلاثاء 09/10/2018 حول مطالب النقابات الأساسية لشركات البيئة والغراسة والبستنة بقفصة.

[47] Gurvitch (Georges), Etudes sur les classes sociales, L'idée de classe sociale de Marx à nos jours, Edition Gonthier, Bibliothèque Médiations, Paris 1966, P 234

الحركات الاجتماعية تضمّ شرائح اجتماعية مختلفة يجمع بينها إحساس بالظلم والقهر ليُترجم هذا الاحتقان إلى فعل جماعي يهدف إلى تشييد نظام جديد للحياة، وقد قال في هذا الصدد "إنّ الحركات الاجتماعية كما يوحي الاسم هي تنظيمات شاملة مؤلفة من جماعات متنوعة المصالح، تضمّ حال تشكّلها طبقات مهمة في المجتمع مثل العمال والجماعات النسائية والطلاّب إلى جانب العنصر الفكري. والشيء الذي سيجمع هذه القطاعات المختلفة من المجتمع ذات المصالح المتنوعة هو شعور عام بالضيم."[48] وهذا ما يفسّر بأنّ " الاحتجاج والحركات الاجتماعية ما هما إلاّ سياسة بمعان أخرى، فالجماعات الفقيرة في مواردها أو التي يكون موقفها ضعيفا بحيث تكون قادرة على ممارسة تأثير على القرارات السياسية، يمكن بالرغم من ذلك، أن تنخرط في عملية سياسية عن طريق النزول إلى الشوارع، وأحيانا المشاركة في العنف الجمعي".[49]

---

[48] تيلي (تشارلز)،" الحركات الاجتماعية"، ترجمة: ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص 33

[49] جونستون (هانك)، "الدول والحركات الاجتماعية"... مرجع سابق، ص 51

خاتمة عامّة

إنّ هذا البحث المتمثل في دراسة الرهانات الاقتصادية والاجتماعية الهشّة: شركات البيئة والغراسة بالحوض المنجمي نموذجا، والذي تطرّق لبعض الزوايا حتى لا نقول الكثير، من تاريخ ومسار النشأة قبل الثورة والتحولات داخل هذا القطاع بعد الثورة، وعمليات التحايل على المطالب الاجتماعية للمحتجين وصعود الحركة النقابية والعمالية بهذا القطاع، فهي محاولة من الباحث لتشخيص الإشكاليات بهذا القطاع من ناحية وتأريخ لبعض المعطيات من ناحية أخرى، كما اعتمد هذا البحث الطريقة الكيفية معتمدا في ذلك تقنية المقابلة نصف الموجهة، وأخذ منطقة الرديف كمثالا تطبيقيّا، وتكمن أهمّ الاستنتاجات في التالي:

بدأنا في مقدمة هذا المقال بقراءة تاريخية ووجيزة للقرى المنجمية التي وصفناها بالجحيم المنجمي والأرخبيل السجني، فللحوض المنجمي سياقه التاريخي المتمثل في نشأة شركة استعماريّة في أصلها تربعت على أراضي السكان البدو، حيث تمّ تجريد الأهالي واستعمال سياسة القوّة والعنف، وبالتالي سياسة التراكم وإنتاج فائض القيمة لحساب المستعمر، كما أنّ خروج الأهالي (البداوة) للعمل في شركة الفسفاط أنتج تصدّعا في العائلة المنجميّة جرّاء القهر وسياسة التحديث آنذاك وحتّى زمن دولة الاستقلال، وبالتالي ترسيخ لثقافة الاحتجاج. كما ظلّ هذا السياق الكولونيالي حاضرا إلى حدّ ما، لكن بأشكال جديدة في نطاق العولمة، "فظاهرة التخلّف رغم ارتباطها بالغزو الكولونيالي المترافق مع صعود الرأسمالية في أوروبا ومن ثم في أمريكا الشمالية، خضعت لمرحلتين من مراحل التحوّل في أشكالها تناسبت مع التحوّل في طبيعة السيطرة الاستعمارية وما حفزته من تحوّلات في التراكيب الداخلية للبلد المتخلف. فالفترة الممتدة منذ بدء الغزوات إلى الهند واندونيسيا وحتى القرن العشرين قد عجزت عن تحفيز تحولات في التراكيب الإنتاجية للبلدان المتخلفة، سوى تدمير أشكال الإنتاج الحرفي الذي كان ناميا في تلك البلدان (باستثناء أمريكا اللاتينية التي استطاعت كسب استقلالها السياسي عقب انتهاء الحروب النابليونية). ويبدو أنّ تحول شكل الاستقلال من مجال التبادل التجاري، بما يفترضه من بقاء أنماط الإنتاج الزراعي القائمة مع تحولها نحو التصدير، إلى الاعتماد على تصدير الرساميل إلى البلد المتخلّف واستثمارها في مجالات انتاج

وتصدير المواد الأولية المعدنية أو في إقامة المزارع التجارية الواسعة قد أدخل عنصرا ديناميا ذا أثار قابلة للتغلغل في اقتصاديات البلدان المتخلفة نفسها. وقد كان هذا هو الحال في معظم البلدان المتخلفة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. لقد كان تدمير أشكال الإنتاج المشاعية القائمة على الاستغلال الجماعي للأرض وتثبيت الملكية الخاصّة للأرض ذا أثر في ظهور التمايز الطبقي داخل هذه المجتمعات من خلال تركيزه الفائض الاقتصادي بيد أفراد أو فئات من الملاكين العقارين _ الزراعيين، في ظلّ المرحلة اللاحقة للهيمنة الاستعمارية هو الشكل شبه الإقطاعي المستند إلى الريع العيني بادئ الأمر، والنقدي في ما بعد، غير أنّ هذا الشكل شبه الإقطاعي كانت له خصوصياته حسب المجتمعات التي ساد فيها. كذلك في المرحلة اللاحقة من العلاقات بين المراكز الرأسمالية المتقدمة والبلدان المتخلفة، والتي امتدت منذ القرن التاسع عشر وحتى الستينيات _ وفي بعض البلدان لا تزال جارية حتى اليوم_ قد دفعت بالعلاقات الرأسمالية خطوات واسعة إلى الأمام من خلال توسيع الاستثمارات الأجنبية في الصناعة الاستخراجية لهذه البلدان، وفي مجالات الطاقة والبناء التحتي (سكك الحديد، الكهرباء...) أنّ قيام هذه الصناعات يترك أثارا متعددة على الاقتصاد المحلي"[50]، فترك شركة للصناعات الاستخراجية بتونس وتحديدا بالقرى المنجمية، كذلك فيريفل- منزل بورقيبة اليوم_ الخ، يترك أثارا متعددة على اقتصاد الجمهورية، ويجعلها تحت التبعية والتخلّف وعدم فكّ الارتباط، إلا إذا كانت الحكومات تنتهج مسارات وطنية وتريد القطع مع سياسات التبعية. لكن الخيارات السيادية لم تحضر من الدولة الوليدة إلى اليوم (2019).

تراجع دور شركة فسفاط قفصة منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي وصولا للألفية الجديدة التي تزامنت مع الكساد الاقتصادي بالمجتمع التونسي عموما، كما استشرى الفساد السياسي خلال تلك الفترة، وفشل برنامج الإصلاح الهيكلي الذي انطق في 1986 بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، أججت هذه المعطيات الوضع بالجهة، وأسفرت عن أطول انتفاضة في تاريخ تونس المعاصر وهي انتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008. ومن بين نتائج هذه الانتفاضة بعث شركات للبيئة والغراسة (المناولين) على غرار القمع والمحاكمات التي طالت شباب وزعماء الانتفاضة والتي أسفرت أيضا شهداء وجرحى، ولكن لم تكن شركات البيئة آنذاك (2008)خاضعة لتنظيم إداري

[50] خفاجي (عصام)، رأسمالية الدولة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان، 1979، ص 78، 79

واضح، ليعيش عمّال هذا القطاع قبل الثورة مظاهر الاغتراب والاستلاب من قبل السلطات السياسية ليتمّ معاقبتهم بسبب احتجاجهم الاجتماعي، لترتطم هذه الحركة باليأس والإحباط فهذا القطاع لم يكن محلّ انتظار المحتجين، فبعد أن تمّ تغذية اليأس والإحباط بشكل لا يمكن إنكاره من الشباب التونسي بشكل عام وشباب الحوض المنجمي بشكل خاص. وعدم تحقيق آمال وانتظارات الشباب أجبر العديد من شباب الحوض المنجمي للانخراط في مشروع الهجرة غير النظامية، وكانت هذه الهجرة عن طريق مَعبرَيْن غير شرعيين للوصول لجزيرة لمبادوزا، الأول عبر الحدود البرية التونسية الليبية، والثاني عن طريق السواحل أو البحرية الليبية نحو جزيرة لمبادوزا[51].

كما شهد الوافدين سنة 2008 بجزيرة لمبادوزا زيادة مقارنة بالسنوات السابقة، فالعدد الجملي للمهاجرين اللانظاميين خلال سنة 2008: 31.250 شخص، أما في سنة 2007 فعددهم 12.184. والمهاجرين التونسيين اللانظاميين لأول مرة خلال سنة 2008، بالمرتبة الأولى من حيث عدد المهاجرين اللانظاميين، فعددهم بجزيرة لمبادوزا 6.762 مهاجرا. من بينهم 52 امرأة و184 قاصرا. أما النيجيريين فعددهم 6.084 مهاجرا لا نظاميا من بينهم 1.787 امرأة و351 قاصرا. أما في سنة 2007 فعدد التونسيين بجزيرة لمبادوزا 1.100 مهاجرا وهم بالمرتبة الرابعة من حيث سكان الدول المهاجرة هجرة لا نظامية نحو أوروبا[52]. فقمع الحركة من ناحية واتخاذ رهانات اجتماعية واقتصادية هشّة، جعلت من الشباب المنجمي يختارون طريق المتوسط لأنّ هشاشة هذا القطاع كان طاردا لا جاذبا. فقد ذهبت شركة فسفاط قفصة رفقة الوسطاء للتحايل على المطالب الاجتماعية، لأنّ الخيارات السياسية والتنموية غير قادرة على القطع مع الأزمة الاقتصادية والتجأت للمقاربات الأمنية وسياسة الحيل على المطالب الاجتماعية.

بعد ثورة 14 جانفي 2011 وبعد سلسلة من الحركات الاحتجاجية داخل هذا القطاع تحسّن إلى حدّ ما، فلم يبق العامل تحت العمل بالإكراه والضغط السياسي، وتحسّن سلّم الأجور والتنظيم الإداري لكن المفارقة أنّه في الغلاء المشطّ للأسعار والتضخّم المالي يمكن القول سوسيو-

---

[51] Boubakri (Hassan), "Migrations Internationales et Révolution en Tunisie", Migration Policy Centre, Rapport de recherche, N : 1, 2013,PP 1-37, P 3

[52] Boubakri (Hassan), "Migrations Internationales....opcit , P 3

اقتصاديا بأنّ سلّم الأجور لم يتحسن من خلال تراجع المقدرة الشرائية وعدم تلبية كلّ الحاجيات الأساسية كذلك يكمن التناقض في أنّ شركة الفسفاط من خلال مسار المفاوضات الاجتماعية تتفق مع شركة البيئة بأنّ نشاط الأخيرة سيصبح كلّ النشاطات الناجمة عن الأنشطة الصناعية لكن الشركة لم تقبل بذلك عندما اقترب النشاط تطبيقيا.

نستخلص القول بأنّ التشغيل داخل هذا القطاع ظلّ وهميا وهشّا حتى بعد الثورة فلا نشاط ولا إنتاج له وظلّ مقتصرا على تسديد الأجور وعبارة عن منح للبطالة وهو بمثابة المقايضة فعند غلق مواقع إنتاج الفسفاط من قبل العاطلين يفتح باب الانتداب داخل شركة البيئة والغراسة وشركة الفسفاط تسدد الأجور شريطة فتح مواقع الإنتاج من قبل المحتجين وترك استخراج وبيع مادّة الفسفاط وغياب المشاريع والأنشطة البيئة التي تحدّ من مخاطر التلوّث، وبالتالي هدر المال العام دون المساس بالقضايا التنموية الأساسية والتي كانت شعارات وأحلام عانقها الشباب ذات 17 ديسمبر 2010.

فيمكننا دعم الفرضية الأولى للبحث وإجابة عن إشكالية هذا المقال، فيمكن القول أنّه في تنامي وصعود حركات الاحتجاج الاجتماعي بالقرى المنجمية، وفي عجز الحكومات للقطع مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تتخذّ الحكومات مسارا تتحايل به على المطالب الاجتماعية للمحتجين وللفئات المسحوقة والهشّة، لتنتدب بشركات للبيئة لا نشاط ولا إنتاج فيها، بل تكتفي شركة الفسفاط بتسديد الأجور، وبالتالي هدر المال وهذا الهدر لا مبرر له سوى استفحال الفساد والمقايضات السياسية بالجهة وبالشركة.

طالت مظاهر استغلال عمال قطاع البيئة والغراسة من سنة 2008 إلى ما قبل الثورة، فهي عبارة عن معاقبة المحتجين ليفقد العامل بهذا القطاع كرامته وبالتالي يدفع العمّال ضريبة احتجاجهم وهذا حسب شهادات البحث الميداني، وبعد منعرج الرابع عشر من جانفي لسنة 2011، انخرط عمّال شركات البيئة والغراسة والبستنة في احتجاجية اجتماعية وقطعوا مع المناولين ويأتي هذا الاحتجاج تحت راية الاتحاد العام التونسي للشغل ليقرّ هذا الأخير بهشاشة هذا القطاع ويدعوا إلى القطع مع التشغيل الهشّ، لينتقل القطاع من المناولين إلى شركة قائمة الذات تخضع للأعراف الادارية والتنظيمية، فتحسنّ إلى حدّ ما، وخاصّة على المستوى التنظيمي من طريقة دفع الراتب

الشهري الذي تحوّل من المقرّات الاجتماعية لكلّ مناول لتصبح عن طريق تحويلات بنكية، كما تضاعف الدخل الشهري، وأصبحت هناك هرمية إدارية من مدير عام إلى إطارات وعمّال مقسمّة إلى أصناف الخ، كما ظلّت الشركة تستقطب اليد العاملة، ولكنّ ظلّ غياب الإنتاج والأهداف، وغياب قانون أساسي يضمن الحقوق والواجبات، لتتصاعد وتيرة الاحتجاج من قبل العمّال ويؤسسون نقابات خاصّة بهم وذلك بعد أنّ منحهم اتحاد الشغل تأسيس نقابة بهذا القطاع ليصبح الاحتجاج العمّالي مؤطرا ويخضع للتنظيمات النقابية وشريكا في المؤتمرات الجهوية لاتحاد الشغل، ولكن المفارقة هو أنّ اتحاد الشغل يقر بهشاشة القطاع ويدعوا إلى القطع معه ولم يجد له حلاّ جذريا من ناحية ، ويؤسس نقابات قطاعية في هذا القطاع من ناحية أخرى وبالتالي يمكن القول ودعم الفرضية الثانية لهذا البحث وهي: أنّ شعور عمّال شركات البيئة والغراسة بعدم الكرامة الإنسانية، وذلك من خلال تقاضي الدخل الشهري دون أفق اجتماعي ودون إنتاج، جعلهم يفكرّون ويؤسسون حركة عمالية نقابية لتحقيق عيشهم الكريم ،وذلك تحت تأطير وهيكل تنظيمي وهو اتحاد الشغل من ناحية وكي يخلق الاتحاد أذرع نقابية من ناحية أخرى، على الرغم من دعواتهم للقطع مع التشغيل الهش.

عموما ظلّت أهم المشاكل بشركات البيئة والغراسة والبستنة بالحوض المنجمي في عدم تفعيل قانون أساسي يضمن حقوق وواجبات العمّال، مما جعل نقابات هذا القطاع تطالب وتناضل من أجل تفعيل الوثيقة القانونية التي تحفظ كرامتهم، كما يظلّ المشكل هو هدر المال العام، فما ذكرناه أثناء التحليل من مبالغ مالية لكلّ رأسمال شركة ولا نجد إنتاجا أو أرباحا، فلا دلالة لنا إلاّ أنّ نقول بأنّ الرهان الاقتصادي والاجتماعي الذي اتخذته الحكومات السياسية وشركة فسفاط قفصة منذ 2008 إلى اليوم بالقرى المنجمية هو رهان يهدر المال العام، وخلق تشغيلا هشّا ووهميا، ليظلّ هذا القطاع في حالة صراع مع الشركة والمسؤوليين السياسيين وبالتالي لم يقطع هذا الخيار مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية المنجمية ، وليظلّ الحوض المنجمي يعاني من التلوث البيئي على الرغم من خلق شركات تقاوم هذا التلوّث، لنجد أنفسنا أمام سؤال محيّر: لماذا يهدر المال العام؟ ولحساب من؟

يمكننا أن نجيب بالقول بأنّه في ظلّ استمرارية نفس النسق السياسي الذي تحكمه التبعية، لصناديق عالمية والاقتراض منها كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وهي قروض غير سيادية

وبالتالي بهذه الخيارات لا يمكن إيجاد الحلّ الجذري للأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية "ذلك أنّ البرجوازيات العربية عموما تتحدد كبرجوازيات كولونيالية، نمت وتطورت في علاقة تبعيّة بنيوية مع السوق الرأسمالية. وفي تبعيتها البنيوية هذه عجزت عن حلّ المسائل الاجتماعيّة والوطنيّة. وعجزها هذا ليس طارئا أو مؤقتا، بل هو عجز بنيوي تاريخيّ، فهي لا تستطيع الانتقال إلى نمط رأسمالي مستقل، لذلك فإنّ تجدد الأنظمة العربية، وانتقالها من البرجوازيّة التقليديّة إلى البرجوازية الصغيرة، لم يجدد إلاّ مأزقها التاريخي، لأنّ هذا التجدد لم يكن إلا استبدالا طبقيّا في نمط الإنتاج الكولونيالي نفسه الذي يحكم حركة البرجوازيات العربية،[53] وبالتالي لم تستطع هذه البرجوازيات في أشكالها التقليديّة والجديدة أن تعبر عن مصالح الشعوب العربيّة، فنمط الإنتاج الكولونيالي في المجتمعات التابعة كما صنفها **مهدي عامل** غير قادرة على تلبية الحاجة الاقتصادية والاجتماعية لمجتمعه، وبالتالي في ظلّ سياسات التبعيّة والهيمنة الجديدة عن طريق الصناديق والاقتراض والديون غير السيادية لا يمكن لا للدولة التونسيّة ولا الحوض المنجمي أن يقطع مع أزمته الاقتصادية والاجتماعية، كذلك مع عدم وجود مقاربات تنموية واتخاذ قرارات سياسية قادرة على القطع مع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ومع تنامي صعود حركات الاحتجاج ومزيد الارتفاع من منسوب الإحباط، ومع اتخاذ الحكومات قرارات المقاربات الأمنية وفتح أفق التشغيل الهش بالحوض المنجمي والمتمثل في (الآليّة وشركات البيئة والغراسة) نتوقع المزيد من صعود حركات الاحتجاج وعدد المهاجرين بطريقة غير نظامية من شباب الحوض المنجمي، والمزيد من الفواجع في البحر المتوسط.

---

[53] عامل (مهدي)، "مناقشات وأحاديث في قضايا حركة التحرر الوطني وتميّز المفاهيم الماركسيّة عربيّا"، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1990، ص 14

القائمة البيبليوغرافية

المصادر

بيان نقابات عمّال وإطارات شركات البيئة والغراسة، قفصة في 18 سبتمبر 2018.

الاتحاد الجهوي للشغل بقفصة، بلاغ، قفصة في: 2017/11/25.

الجمهورية التونسية، وزارة العدل وحقوق الإنسان، المحكمة الابتدائية بقفصة، كتابة التجاري الإداري، " مضمون من السجل التجاري ذات المعنوية، المرجع الفصل 63 من القانون عدد 44 لسنة 1995 المؤرخ في 2 ماي 1995"، 2008/04/30.

الجمهورية التونسية، وزارة الشؤون الاجتماعية، الديوان، جلسة عمل حول الحوض المنجمي، الخميس 23 فيفري 2012.

شركة البيئة والغراسة بالرديف، النقابة الأساسية لإطارات البيئة بالرديف، محضر جلسة، في 16 نوفمبر 2013 بمقر شركة البيئة والغراسة بالرديف "فرع أولاد بويحي".

شركة العهد للمقولات والأشغال العامّة، شركة ذات مسؤولية محدودة، مقرها بمعتمدية الرديف ولاية قفصة، قانون أساسي، في 28 أفريل 2008.

محضر جلسة، المنعقدة بإدارة المجمع الكيميائي التونسي، تونس في 06 مارس 2013.

وزارة الداخلية، ولاية قفصة، محضر جلسة، يوم الثلاثاء 2018/10/09 حول مطالب النقابات الأساسية لشركات البيئة والغراسة والبستنة بقفصة.

المراجع

مراجع باللغة العربية

إبراهيم (عبد الله)، "البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، المركز الثقافي العربي، المغرب، الدار البيضاء، 2008.

البدوي (عبد الجليل)، "الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية في ظلّ مرحلة الانتقال الديمقراطي بتونس، من أجل بديل تنموي،" "تونس: الانتقال الديمقراطي العسير" مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح 36، 2017، ص،ص 61_103.

تيلي (تشارلز)،" الحركات الاجتماعية"، ترجمة: ربيع وهبة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005

التيمومي (الهادي)، الاستعمار الرأسمالي والتشكيلات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية، الكادحون الخمّاسة في الأرياف التونسية 1861-1943، دار محمد علي الحامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس، الجزء الأول، 1999.

جونستون (هانك)، »الدول والحركات الاجتماعية « ، ترجمة: أحمد زايد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2018.

خفاجي (عصام)، رأسمالية الدولة الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان، 1979.

دوكتون (بول فينياي) "جرائم الاستعمار الفرنسي في عهد الجمهورية الثالثة، عرق البرنوس"، تعريب: الأزهر الماجري، المغاربية للطباعة والإشهار، تونس، 2008.

الرحيلي (حسين)، "الماء والعدالة الاجتماعية بالحوض المنجمي"، المشروع الإقليمي "من أجل عدالة اجتماعية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقا" ، مؤسسة فريدريش إيبرت، 2018.

سليمان (سليمان)، انتفاضة الحوض المنجمي 2008 وتعبيراها الشعبيّة، رسالة الماجستير في العلوم الثقافيّة، تحت إشراف: إبتسام الوسلاتي ، المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي بئر الباي، جامعة تونس، السنة الجامعيّة 2018/2017.

طبابي(حفيظ)،"من البداوة إلى المنجم"،الدار التونسية للكتاب، 2012.

طبابي (حفيّظ)، انتفاضة الحوض المنجمي بقفصة (2008)، الدار التونسية للكتاب، 2012.

عامل (مهدي)، "مناقشات وأحاديث في قضايا حركة التحرر الوطني وتميّز المفاهيم الماركسيّة عربيّا"، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1990.

الماجري (عبد الكريم)، هجرة الجزائريين الطرابلسية والمغاربة الجواونة إلى تونس (1831_1937)، دراسة تاريخية لإشكاليّة الاستعمار والهجرة وتشكّل الجاليات المغاربية بتونس وخصوصيتها الاجتماعية والقانونية، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، تونس 2010.

مراجع باللغة الأجنبية

Boubakri (Hassan), "Migrations Internationales et Révolution en Tunisie", Migration Policy Centre, Rapport de recherche, N : 1, 2013,PP 1-37

Crozier (Michel), (Friedberg), L'acteur et le système, Les contraintes de l'action collective, Editions du seuil, Paris 1977

Dougui (Noureddine), Histoire d'une grande entreprise coloniale : La compagnie des phosphates et du chemin de fer de Gafsa, 1897-1930, Publications de la Faculté de la Manouba, 1995

Forum tunisienne pour les droits économiques et sociaux, Observatoires Maghrébin des migrations, Rapport : Migration non réglementaire, Tunisie 2017

Gurvitch (Georges), Etudes sur les classes sociales, L'idée de classe sociale de Marx à nos jours, Edition Gonthier, Bibliothèque Médiations, Paris 1966

Hamzaoui (Salah), Conditions et genèse de la conscience ouvrière en milieu rural : Cas

des mineurs du sud de la Tunisie, Thèse de 3éme cycle, Université Paris, 1970

Kraiem (Mustapha), La Tunisie Précoloniale, Economie, Société, Tome 2, Société Tunisienne de Diffusion, 1973

Mahjoubi (Ali), Les origines du mouvement national en Tunisie 1904-1934, Publications de l'université de Tunis, Faculté des lettres et sciences humaines, 1982

Touraine (Alain), Sociologie de l'action, Editions du seuil, Paris 1965

المو اقع الالكترونية

Debret Justine, « Les différents types d'entretiens » www.scribbr.fr, Le 13/06/2019, a 16 :08 h.

الموقع الإلكتروني للمعهد الوطني للإحصاء، جهة قفصة ،"beta.ins.tn"، 2018/10/14، 14:00 H